دراسة اقتصادية لمشكلة إختلال توزيع الاستثمارات بين القطاع الزراعى والقطاعات الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد المصرى

سامى محمد محمد السيسى ، وحيد محمد محمد البولونى
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية – الدقى - الجيزة

المقدمة:

تعتبر الاستثمارات الزراعية جوهر تنمية القطاع الزراعى، فمن خلالها يمكن استصلاح الأراضى الصحراوية اللازمة للتوسع الأفقى فى الزراعة وذلك من خلال إقامة مشروعات البنية الأساسية اللازمة مما يساهم فى زيادة الرقعة المزروعة، كما توفر الاستثمارات الزراعية إمكانية نقل التكنولوجيا وتحسين الخدمات الزراعية وخاصة التنظيمية والتسويقية. هذا بالإضافة إلى استثمارات التوسع الزراعى الرأسى.

ويمثل نصيب قطاع الزراعة والرى من الاستثمارات القومية قدراً ضئيلاً نسبياً بالمقارنة بنظيره للقطاعات الأخرى حيث بلغ نحو ١٣.٥% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهذا لا يتمشى مع مكانة الزراعة ومساهمتها فى الدخل القومى.

ويعتبر محدودية عنصر رأس المال متمثلاً فى عناصر الإنتاج المضافة لوحدة الأرض المنتجة من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تخلف قطاع الزراعة عن غيره من القطاعات مما يستدعى ضرورة دعم القطاع الزراعى وزيادة الأموال المستثمرة فيه.

مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة الدراسة فى نقص ومحدودية الاستثمارات الزراعية المصرية، وعدم التوازن بينها وبين توزيع الاستثمارات القومية بين القطاعات الأخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الوضع الاستثمارى الزراعى الراهن للوقوف على نصيب قطاع الزراعة بالمقارنة بالقطاعات الرئيسية الأخرى من خلال استعراض تطور الاستثمارات القومية ونصيب قطاع الزراعة منها، وكذا هيكل الاستثمارات الزراعية بين القطاعين العام والخاص، ونصيب العامل الزراعى من تلك الاستثمارات وأيضاً تطور الناتج المحلى الإجمالى والأهمية النسبية للقطاع الزراعى والعلاقة بين الاستثمارات والناتج المحلى كأداة للحكم على تلك الاستثمارات ومتوسط إنتاجية العامل فى القطاع الزراعى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى المحافظات، وأخيراً التعرف على أهم مؤشرات الأداء للأقتصاد القومى المصرى

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

أعتمد هذا البحث على الأسلوب التحليلى من الناحيتين الوصفية والكمية حيث تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية مثل معادلات الاتجاه الزمنى العام، وقد تم مراجعة البيانات اللازمة من عدة مصادر شملت وزارة الزراعة ووزارة التخطيط خاصة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتقرير التنمية البشرية، والتقارير السنوية للبنك المركزى المصرى، والنشرة الاقتصادية لبنك مصر، وللتخلص من أثر التضخم فقد تم تعديل القيم الجارية إلى قيم ثابتة بإستخدام الرقم القياسى لاسعار الجملة (عام ٨٧/٨٦ = ١٠٠).

نتائج الدراسة:

١- تطور جملة الاستثمارات وتوزيعها قطاعياً ونصيب قطاع الزراعة:

تتضمن إجمالى الاستثمارات القومية كل من استثمارات القطاعات السلعية (الزراعة، والرى، الصناعة والتعدين، البترول ومنتجاته، الكهرباء، والتشييد والبناء، وقطاعات الخدمات الإنتاجية النقل والمواصلات، قناة السويس، التجارة والمال، التأمين، السياحة، الفنادق) وكذا استثمارات قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية (ملكية العقارات، الخدمات الحكومية، التأمينات، الخدمات الاجتماعية والشخصية).

ويوضح جدول رقم (١) توزيع الاستثمارات الكلية وبالقيم الثابتة على القطاعات الاقتصادية فى الفترة (٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١) ومن هذا الجدول يمكن الإشارة إلى أن جملة الاستثمارات القومية قد بلغت

١١٠١٠.٥مليون جنيه عام ١٩٩٣ كان نصيب قطاع الزراعة والرى منها ٨٠١.٤ مليون جنيه تمثل نحو ٧.٣% من جملة الاستثمارات القومية. أما إجمالى الاستثمارات القومية عام ٢٠٠٢ فقد بلغت نحو ١٧٤٠٠ مليون جنيه يخص قطاع الزراعة والرى منها حوالى ٢٣٥١.٩ مليون جنيه بنسبة ١٣.٥%. هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاستثمارات فى القطاعات السلعية وقطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية فى الفترة (٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١) قد بلغت نحو ٧٢٦١، ٣٦٦٧.١، ٤٥٩١.٣ مليون جنيه تمثل نحو ٤٦.٨%، ٢٣.٦%، ٢٩.٦% من جملة الاستثمارات الكلية كمتوسط لذات الفترة على التوالى.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للوقوف على تطور إجمالى الاستثمارات القومية يتبين أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ١٠٥٠.٠٥٥ مليار جنيه، وقد كانت معاملات الانحدار معنوية إحصائياً إذ بلغت قيمة ت نحو ٦.٣١٠ كما بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٨٣٢ (جدول رقم ٢).

وتعتبر الاستثمارات الزراعية الحافز الأول لتحقيق أهداف التنمية الزراعية وذلك لرفع مستوى الدخل الزراعى وزيادة الصادرات والإقلال من الواردات ومعالجة مشكلة البطالة.

وقد بلغ نصيب القطاع الزراعى نحو ٨٠١.٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣ من إجمالى الاستثمارات القومية كما هو مبين بالجدول رقم (١) تمثل نحو ٧.٣% من إجمالى الاستثمارات القومية فى ذلك العام ثم تزايدت إلى حوالى ١٨٤٢.٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ تمثل نحو ١١% ثم ارتفعت مرة أخرى إلى حوالى ٢٣٥١.٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ تمثل نحو ١٣.٥% من إجمالى الاستثمارات القومية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور الاستثمارات الزراعية يتضح أن تلك الاستثمارات قد تزايدت بمعدل سنوى قدره ٢٣٨.٤٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٢) وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة (ت) نحو ٧.١٧ كما بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٨٦٥خلال تلك الفترة.

أما الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة والتعدين فقد بلغ متوسطها السنوى نحو ٢٩٠٨.٤ مليون جنيه تمثل نحو ١٨.٧% من إجمالى الاستثمارات القومية.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالى الاستثمارات الصناعية خلال تلك الفترة يتبين أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ١٩٨.٧٩ مليون جنيه وقد ثبت عدم معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة (ت) نحو ٢.٣٩ كما بلغت قيمة معامل التحديد حوالى ٠.٤١ خلال الفترة المشار إليها.

أما فيما يخص استثمارات قطاعى البترول والكهرباء فقد بلغ متوسطهما السنوى حوالى ١٣١٩.٩،٩٥٢.٤ مليون جنيه تمثل نحو ٨.٥%، ٦.١% من إجمالى الاستثمارات القومية على التوالى، بينما بلغت قيمة الاستثمارات فى قطاع التشييد والبناء حوالى ٣٥١.٤ مليون جنيه تمثل نحو ٢.٣% من جملة الاستثمارات القومية كمتوسط لذات الفترة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور استثمارات قطاع التشييد والبناء خلال ذات الفترة يتبين أن تلك الاستثمارات قد أخذت تتزايد بمعدل سنوى قدره ٥٠.٣٦ مليون جنيه، وقد ثبت معنوية معاملات الانحدار إذ بلغت قيمة (ت) نحو ٥.١٦ كما بلغت قيمة معامل التحديد حوالى ٠.٧٦ (جدول رقم ٢).

جدول ١

جدول رقم (٢) : تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لأهم استثمارات القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمليون جنيه وبالقيم الثابتة خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١

رقم المعادلة	البيان	النموذج	R^2	F
١	الزراعة والرى	$\hat{Y}_t = 417.24 + 238.48\ X_t$	0.865	51.409

		(7.17)**		
٢	الصناعة والتعدين	$\hat{Y}_t$ = 1815.1 +198.79 X_t (2.39)	0.417	5.712
٣	البترول ومنتجاته	$\hat{Y}_t$ = 951.5 +66.90 X_t (1.97)	0.328	3.881
٤	الكهرباء	$\hat{Y}_t$ = 1100.75 – 26.98 X_t (1.39)	0.195	1.932
٥	التشييد والبناء	$\hat{Y}_t$ = 74.40 +50.36 X_t (5.16)**	0.769	26.626
٦	استثمارات القطاع الزراعى	$\hat{Y}_t$ = 346.47 +64.623 X_t (4.520)**	0.718	20.430
٧	استثمارات القطاع الخاص	$\hat{Y}_t$ = 70.81 +173.862 X_t (8.548)**	0.901	73.068
٨	إجمالى الاستثمارات القومية	$\hat{Y}_t$ = 9385.89 +1050.055 X_t (6.310)**	0.832	39.816

حيث $\hat{Y}_t$ إجمالى استثمارات القطاع بالمليون جنيه وبالقيم الثابتة والموضح بخانة البيان فى السنة t

X_t متغير الزمن حيث t = ١ ، ٢ ، ٣ ، .....، ١٠

** معنوية عند مستوى ٠.٠١

الأرقام بين الأقواس قيمة T المحسوبة

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١) بالدراسة .

٢- تطور الاستثمارات القومية والزراعية بين القطاعين العام والخاص :

باستعراض الجدول رقم (٣) يتبين تطور الاستخدامات الاستثمارية القومية موزعة على القطاعين العام والخاص خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١) حيث تزايدت الاستثمارات الكلية من ١١٠١٠.٥ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٧٤٠٠ جنيه عام ٢٠٠٢/٠١ زيادة قدرها ٥٨.٠%، كما يتضح أيضاً أن الاستثمارات المنفذة فى القطاع العام عام ٩٣/٩٢ قد بلغت حوالى ٥٩٥٧.١ مليون جنيه تمثل نحو ٥٤.١% من جملة الاستثمارات زادت إلى ٦٨٠١.٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٠١ وهذه تمثل نحو ٣٩.١% من جملة الاستثمارات القومية.

وفيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص فقد زادت من ٥٠٥٣.٤ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ تمثل نحو ٤٥.٩% من جملة الاستثمارات القومية إلى ١٠٥٩٨.٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٠١ تمثل نحو ٦٠.٩% من جملة الاستثمارات القومية.

يتضح مما سبق تناقص نسبة الاستثمارات المنفذة فى القطاع العام وتزايدت نسبة مساهمة القطاع الخاص وهذا ما يشير إلى تعاظم دور القطاع الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية.

<u>الاستثمار العام والخاص الزراعى:</u>

تستخدم استثمارات القطاع العام الزراعى كعامل تعويضى لسد أى عجز فى إنفاق القطاع الخاص الزراعى ولذلك فكثير من استثمارات القطاع العام تنفذ لسد احتياجات اجتماعية معينة ، وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الزراعية على القطاعين العام والخاص. يتبين من دراسة ذات الجدول أن جملة الاستثمارات المنفذة بالقطاع العام قد بلغت حوالى ٥٢٢.٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ تمثل نحو ٦٥.٢% من إجمالى الاستثمارات الزراعية ثم تزايدت مرة أخرى إلى حوالى ٨٤٤.٦ مليون جنيه عام تمثل نحو ٣٥.٩% من إجمالى الاستثمارات الزراعية لعام ٢٠٠٢/٠١.

وقد تبين أن القطاع الخاص قد أستأثر بحوالى ٢٧٨.٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ من إجمالى الاستثمارات الزراعية تمثل نحو ٣٤.٨% ثم أخذ فى التزايد حتى بلغ حوالى ١٥٠٧.٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٠١ بنسبة ٦٤.١% من إجمالى الاستثمارات.

يتضح مما تقدم الأهمية النسبية للاستثمارات المنفذة فى القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص فى مجالى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى ويرجع ذلك لتحرره من بعض القيود والمعوقات التى كانت تعوقه للمساهمة بصورة فعالة فى تنفيذ الخطة.

٣- تطور نصيب العامل من الاستثمارات بالقطاعات الأساسية :

باستعراض نصيب العامل من الاستثمارات الحقيقية بالقطاعات الرئيسية بالمقتصد الوطنى خلال الفترة ٩٣/٩٢- ٢٠٠٢/٠١ يتضح من الجدول رقم (٤) أن نصيب العامل من الاستثمار الحقيقى بقطاعات البترول، التشييد والبناء، الصناعة والتعدين، الكهرباء قد أحتلت المراكز الأولى حيث بلغ المتوسط السنوى لنصيب العامل من تلك الاستثمارات نحو ٢٧١٣٢.٥ ، ٢٨١٦.٥، ٢١٩٤.٩، ٨٢٥.٧ جنيه على التوالى. واحتل قطاع الزراعة والرى المرتبة الأخيرة حيث بلغ نصيب العامل من الاستثمارات الحقيقية لهذا القطاع حوالى ٣٤٠.٨ جنيهاً سنوياً.

مما تقدم يتبين أن نصيب العامل من الاستثمار الحقيقى بقطاع الزراعة يعد ضئيل للغاية بالمقارنة بنظيره بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بالرغم من أهمية قطاع الزراعة ومحدودية الأراضى الزراعية وكذا كثرة المشتغلين بالقطاع والبطالة .

٤- تطور الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الثابتة والأهمية النسبية للقطاع الزراعى :

يعتبر تطور الناتج المحلى الاجمالى بالقيم الثابتة أحد مؤشرات الأداء فى الاقتصاد القومى وباستعراض تطور الناتج المحلى للقطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى المصرى وذلك للوقوف على مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١ يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) والتحليل الاحصائى بجدول رقم (٦) ارتفاع الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٢/٠١ إلى نحو ٧٧١٤٥.٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٩٣٩٢.٩ مليون جنيه عن عام ١٩٩٨/٩٧ وزيادة قدرها ٣٠٣٣٨.٦ مليون جنيه عن عام ١٩٩٣/٩٢ وعلى الرغم من تطور قيمة الناتج المحلى الزراعى إلا أن الأهمية النسبية لمدى مساهمته فى قيمة الناتج المحلى الاجمالى تمثل نحو ١٦.٨% من الناتج المحلى الاجمالى كمتوسط للفترة المشار إليها. أما الناتج المحلى لقطاع الصناعة والتعدين فقد بلغت مساهمته ١٨.٦% من الناتج المحلى الاجمالى بينما بلغ الناتج المحلى لقطاعات البترول والتشييد والكهرباء نحو ٤٢٦٨.٩، ٣٣٣٣.٨، ١١٠٦.٢ مليون جنيه تمثل نحو ٧%، ٥.٤%، ١.٨% من الناتج المحلى الاجمالى كمتوسط للفترة (٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١) على التوالى كما يشير بذلك جدولى (٥ ، ٦).

مما تقدم يتبين أن قطاع الصناعة والتعدين قد ساهم فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تفوق غيره من القطاعات الرئيسية الأخرى حيث أحتل المركز الأول من ناحية إسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى، بينما أحتل قطاع الزراعة والرى المركز الثانى، أما قطاعى البترول والتشييد فى المرتبتين الثالثة والرابعة، وأحتل قطاع الكهرباء المركز الأخير من ناحية إسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى. وهذا يشير إلى اختلال توزيع الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى حيث لا يؤخذ فى الاعتبار مساهمة كل قطاع فى الناتج المحلى الاجمالى ونصيبه من الاستثمارات.

جدولى ٣ ، ٤

جدول ٥

جدول رقم (٦) : تقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى فى القطاعات الاقتصادية بالمليون جنيه وبالقيم الثابتة خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	R^2	F-Test
١	الزراعة والرى	$\hat{Y}_t = 6232.753 + 736.714\ X_t$	0.790	30.217

		(5.497)**		
٢	الصناعة والتعدين	$Y^{\wedge}_t$ = 5540.220+1074.578 X_t (8.759)**	0.906	76.720
٣	البترول ومنتجاته	$Y^{\wedge}_t$ = 4722.07 +82.376 X_t (5.443)**	0.787	29.626
٤	الكهرباء	$Y^{\wedge}_t$ = 590.327 +93.790 X_t (8.092)**	0.891	65.480
٥	التشييد والبناء	$Y^{\wedge}_t$ = 1837.087 +272.133 X_t (5.484)**	0.790	30.074
٦	الناتج المحلى الإجمالى	$Y^{\wedge}_t$ = 37431.9 +4364.639 X_t (6.841)**	0.854	46.799

حيث $Y^{\wedge}_t$ قيمة الناتج المحلى للقطاع بالمليون جنيه وبالقيم الثابتة والموضح بخانة البيان فى السنة t

X_t متغير الزمن ، حيث t = ١ ، ٢ ، ٣ ..... ١٠،

الارقام بين القوسين تمثل قيمة tالمحسوبة

** معنوى عند مستوى ٠.٠١

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٥) بالدراسة .

٥- نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى والزراعى :

باستعراض الجدول رقم (٧) يتبين ارتفاع متوسط نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى من ٣٣٤٠.٧ جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ٤٢٩٧.٨ جنيه عام ٢٠٠٢/٠١ بزيادة قدرها ٢٨.٦% خلال تلك السنوات وكذلك نصيب العامل من الناتج المحلى الزراعى من ١٦٧٤.٤ جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ٢٤٩٧.٣ جنيه عام ٢٠٠٢/٠١ بزيادة قدرها ٤٩.١% خلال نفس الفترة.

٦- نسبة الاستثمارات للناتج المحلى الاجمالى والزراعى :

يمكن الحكم على أداء الاستثمارات من خلال العلاقة بين الاستثمارات والناتج المحلى، ومن ثم يمكن التعرف على معدل أداء هذه الاستثمارات، وباستعراض البيانات الواردة فى جدول رقم (٨) يتبين أن إجمالى الاستثمارات القومية إلى الناتج المحلى المتولد فى المقتصد القومى قد بلغت نحو ٢٥.٢٦% كمتوسط للفترة ٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١.

ومن دراسة هذه النسبة فى مجموعات القطاعات الرئيسية فى المقتصد الوطنى يتضح أنها بلغت نحو ٤١.٩٧%، ٢٣.٨٥%، ١٨.٢٩% لكل من مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية، السلعية، والخدمات الإنتاجية على الترتيب.

أما فيما يختص بالقطاعات الفرعية لمجموعة القطاعات السلعية من حيث نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلى وبترتيب تلك المجموعات يتضح أن قطاع الكهرباء يأتى فى المرتبة الأولى بنسبة ٨٦.١٠% يليه قطاع البترول ٣٠.٩٢% ثم قطاع الصناعة والتعدين ٢٥.٤% فقطاع الزراعة والرى ١٦.٨% وأخيراً قطاع التشييد والبناء ١٠.٥٤%.

مما تقدم يتضح تدنى قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلى المتولد من هذا القطاع ويعتبر ذلك مؤشر لاختلال توزيع هذه الاستثمارات حيث كان هذا القطاع يتحصل على ١١.٢% من جملة الاستثمارات فى حين أنه يقوم بتوليد حوالى ١٦.٨% من الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٧): قيمة الناتج المحلى الإجمالى والزراعى ونصيب العامل بالقيم الثابتة والأهمية النسبية لكل منهما فى مصر خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	الناتج المحلى الزراعى (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (%)	نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى	نصيب العامل من الناتج المحلى الزراعى (جنيه/سنة)

	(جنيه/سنة)				
١٦٧٤.٤	٣٣٤٠.٧	١٦.٥٤	٧٧٤٢.٢	٤٦٨٠٦.٦	٩٣/٩٢
١٦٢٦.٣	٣١٩٢.٠	١٦.٥٢	٧٦١٤.٥	٤٦٠٧٩.٩	٩٤/٩٣
١٥٣٩.٨	٣٠٢١.٩	١٦.٢٥	٧٣٠٤.٩	٤٤٩٦٣.٤	٩٥/٩٤
١٤٤٩.٩	٢٨٣٩.٩	١٥.٩٩	٦٩٨٢.٩	٤٣٦٦٩.٠	٩٦/٩٥
٢٤٣٦.١	٤١٣٥.١	١٧.٦٧	١١٥٦٤.٢	٦٥٤٣٧.٢	٩٧/٩٦
٢٤٢٦.٦	٤١٤٥.٤	١٧.٢٦	١١٦٩٦.٢	٦٧٧٥٢.٣	٩٨/٩٧
٢٤٧٥.٨	٤٢٤٢.١	١٦.٩٦	١٢١٤١.٣	٧١٥٨١.١	٩٩/٩٨
٢٤٧٨.٩	٤٣٠١.٣	١٦.٦٨	١٢٣٥٧.٤	٧٤٠٦٨.٢	٢٠٠٠/٩٩
٢٤٩٧.٥	٤٢٧٤.٤	١٦.٤٦	١٢٦٥٩.٧	٧٦٨٧١.٧	٢٠٠١/٢٠٠٠
٢٤٩٧.٣	٤٢٩٧.٨	١٧.٨٧	١٢٧٨٣.٥	٧٧١٤٥.٢	٢٠٠٢/٢٠٠١

المصدر : جمعت وحسبت من جدولى رقم (٥) بالدراسة ، (٣) بالملحق .

٧- متوسط إنتاجية العامل فى القطاع الزراعى :

باستعراض بيانات جدول رقم (٩) الخاص بتطور عدد السكان وعدد المشتغلين بكافة القطاعات الاقتصادية بالدولة، وعدد المشتغلين بالقطاع الزراعى، ومتوسط إنتاجية العامل فى القطاع الزراعى (جنيه/سنه) خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١ يتضح تراجع مساهمة العمالة الزراعية حيث انخفضت من ٣٣% إلى ٢٨.٥% من العمالة الكلية وكذلك ارتفاع إنتاجية العامل الزراعى المصرى إلى ٣١٩٧ جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل ١٧١٧ جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ بزيادة قدرها ٨٦.٢% خلال فترة الدراسة نتيجة لانتهاج الدولة سياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة بإلغاء التوريد الإجبارى مما أدى إلى تضاعف أسعارها وبالتالى ارتفاع إنتاجية العامل الزراعى فى ذلك القطاع.

٨- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى :

اختلف نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من محافظة لأخرى تبعاً لاختلاف عدد السكان والنشاط السائد بالمنطقة حيث تراوح متوسطة فى المناطق الحضرية والحدود والوجهين البحرى والقبلى نحو ١٠.٠٨٥، ٧.٤٩٤، ٥.٠٥٩، ٥.٠١٢ ألف جنيه على الترتيب خلال عام ٢٠٠١ كما هو مبين بالجدول رقم (١٠) وقد بلغ أقصى عائد للفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى محافظات بورسعيد، جنوب سيناء، القاهرة، الإسكندرية حيث بلغ حوالى ١٢.٠٩٩، ١١.٥٥٨، ١٠.١٦٨، ٨.٠٦٧ ألف جنيه على التوالى بينما بلغ أدناه نحو ٣.٣٣١، ٣.٢٧٨، ٣٠٠.٩ ألف جنيه فى محافظات بنى سويف، سوهاج، أسيوط ويتطلب ذلك اهتمام الدولة بمحافظات الوجه القبلى بتذليل الصعوبات والمعوقات التى تقابل الاستثمار فى تلك المحافظات وإنشاء المزيد من المشروعات الاستثمارية.

جدول ٨

جدول رقم (٩) : تطور عدد السكان والعمالة الكلية والمشتغلين بالقطاع الزراعى ومتوسط إنتاجية العامل بالجنيه فى مصر خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١

السنوات	عدد السكان* (مليون نسمة)	إجمالى عدد المشتغلين (ألف عامل)	المشتغلون بقطاع الزراعة (ألف عامل)	متوسط إنتاجية العامل الزراعى السنوى بالجنيه

٩٣/٩٢	٥٤.٨	١٤.٠١١	٤.٦٢٤	١٧١٧
٩٤/٩٣	٥٥.٩	١٤.٤٣٦	٤.٦٨٢	١٦٥٢
٩٥/٩٤	٥٧.١	١٤.٨٧٩	٤.٧٤٤	١٥٦٩
٩٦/٩٥	٥٧.٢	١٥.٣٧٧	٤.٨١٦	٢٥٣٣
٩٧/٩٦	٥٩.٤	١٥.٨٢٥	٤.٧٤٧	٢٦٠١
٩٨/٩٧	٦٠.٧	١٦.٣٤٤	٤.٨٢٠	٢٧١٣
٩٩/٩٨	٦٢.٠	١٦.٨٧٤	٤.٩٠٤	٢٨٣٦
٢٠٠٠/٩٩	٦٣.٣	١٧.٢٢٠	٤.٩٨٥	٢٨٥٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٤.٧	١٧.٩٨٤	٥.٠٦٩	٢٩٦٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٦.٠	١٧.٩٥٠	٥.١١٩	٣١٩٧

*لايشمل المصريين العاملين بالخارج .

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد متفرقة .

٩- أهم مؤشرات الأداء للاقتصاد المصرى :

على الرغم من البيئة العالمية والمحلية غير المواتية منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلا أن معدلات الأداء فى الاقتصاد المصرى قد حققت بعض النتائج الإيجابية خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١ حيث تراجع معدل الدين الخارجى/الناتج المحلى الإجمالى من ٦٤.٥% إلى ٣٢.١% كذلك تراجع معدل نسبة خدمة الدين العام المدنى الخارجى/الصادرات ليصل إلى ٩.٦% خلال عام ٢٠٠٠/٩٩

جدول رقم (١٠) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه عام ٢٠٠١

المحافظات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه	المحافظات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه	المحافظات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه
القاهرة	١٠١٦٧.٧	الوجه البحرى	٥٠٥٨.٨	شمال سيناء	٦٢٥٩.١
الإسكندرية	٨٠٦٦.٦	الجيزة	٦١٥٣.٤	جنوب سيناء	١١٥٥٧.٨
بورسعيد	١٢٠٩٨.٨	بنى سويف	٣٣٣١.١	محافظات الحدود	٧٤٩٣.٥
السويس	٩١٥٧.٠	الفيوم	٣٦١٢.٨	الجمهورية	٥٥٣٧.٦
المحافظات الحضرية	١٠٠٨٤.٦	المنيا	٣٩١٦.٠		
دمياط	٦٢٥٠.٩	أسيوط	٣٠٠٨.٨		
الدقهلية	٤٢٧٣.٦	سوهاج	٣٢٧٨.١		
الشرقية	٤١٨١.٩	قنا	٣٩٣٠.٤		
القليوبية	٥٣٩١.٨	الأقصر	٣٨٢٩.٩		
كفر الشيخ	٥٠٣٧.٨	أسوان	٤٧٨٠.٦		
الغربية	٥٣١٤.٨	الوجه القبلى	٥٠١٢.٣		
المنوفية	٤٢١٢.٧	البحر الأحمر	٨٠١١.٦		
الجيزة	٤٦٧٢.٩	الوادى الجديد	٥٦٧٦.٢		
الإسماعيلية	٥٩٨٩.٣	مطروح	٦٣٦٩.١		

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.

مقابل نحو ١٧.٤% عام ١٩٩٣/٩٢، وكذلك تناقص نصيب الفرد من الدين الخارجى حيث بلغ ٤٠٨.٤دولار عام ٢٠٠٢/٠١ مقابل ٥٦٣.٧ دولار عام ١٩٩٣/٩٢ . بينما حققت بعض النتائج السلبية ممثلة فى تناقص معدل الادخار القومى/الناتج المحلى الإجمالى حيث تراجع من ١٥.١% إلى ١٤.٩% خلال عامى ٩٤/٩٣ –٢٠٠٢/٠١ كما هو موضح بالجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١) : أهم ملامح مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠٠٢

السنوات	معدل الادخار القومى/ الناتج المحلى الإجمالى	معدل الدين الخارجى/الناتج المحلى الإجمالى	نسبة خدمة الدين العام المدنى الخارجى/	الدين الحكومى/ الناتج المحلى %	عدد شهور الواردات التى تغطيها صافى الاحتياط الدولى	متوسط نصيب الفرد من الدين المدنى الخارجى بالدولار*

	%	%	الصادرات %		(شهرا)	
٩٣/٩٢	-	٦٤.٥	١٧.٤	-	١٦.٩	٥٦٣.٧
٩٤/٩٣	١٥.١	٥٩.٩	١٥.١	٥٥	١٨.٨	٥٣٦.٦
٩٥/٩٤	١٥.٠	٥٤.٨	١٣.٨	٥١	١٦.٤	٥٤٩.٩
٩٦/٩٥	١٢.٧	٤٥.٩	١٤.٣	٥٠	١٥.٧	٥٧٤.٢
٩٧/٩٦	١٤.٥	٣٨.٠	١٣.٢	٤٩	١٥.٧	٥٢٩.٦
٩٨/٩٧	١٥.٧	٣٤.٠	١١.٧	٤٩	١٤.٣	٤٨١.٥
٩٩/٩٨	١٥.٦	٣١.٧	٩.٩	٤٩	١٢.٨	٤٤٥.٢
٢٠٠٠/٩٩	١٦.٤	٢٨.٣	٩.٦	٥٠	١٠.٢	٤٤١.٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦.٣	٢٨.٥	(-)	٥٣	١٣.٩	٤٢٦.٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤.٩	٣٢.١	(-)	٥٨	١١.٦	٤٠٨.٤

* ترجع الزيادة إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه (-) غير متوفر

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى- أعداد متفرقة .

الملخص:

تعتبر الاستثمارات الزراعية جوهر تنمية القطاع الزراعى، وأحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج تلك التنمية ونجاح سياسة هذه التنمية يتوقف إلى حد كبير على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى هذا القطاع.

ويستهدف البحث التعرف على الوضع الراهن ونصيب قطاع الزراعة بالمقارنة باستثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى. خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٢٠٠١ وقد تناول البحث دراسة لتطور الاستثمارات القومية والناتج المحلى الإجمالى وتوزيعها قطاعياً ونصيب قطاع الزراعة وكذا العلاقة بين تلك الاستثمارات والناتج المحلى خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام أسلوب التحليل الوصفى والكمى والاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية مثل معادلات الاتجاه الزمنى العام.

وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة الاستثمارات فى القطاع الزراعى قد بلغت نحو ١٧٢٨.٩ مليون جنيه تمثل ١١.٢% من إجمالى الاستثمارات الكلية كمتوسط للفترة ١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٢/٠١ بينما بلغت استثمارات قطاعات الصناعة والتعدين، البترول ومنتجاته، الكهرباء، التشييد والبناء نحو ٢٩٠٨.٤، ١٣١٩.٩، ٩٥٢.٤، ٣٥١.٤ مليون جنيه تمثل نحو ١٨.٧%، ٨.٥%، ٦.١%، ٢.٣% من إجمالى الاستثمارات القومية على التوالى كمتوسط للفترة المشار إليها. كما بلغت قيمة الاستثمارات التى نفذها القطاعين العام والخاص فى المجال الزراعى ٧٠١.٩ ، ١٠٢٧ مليون جنيه، تمثل نحو ٤٠.٦%، ٥٩.٤% من إجمالى تلك الاستثمارات على الترتيب كما أوضحت الدراسة ضآلة نصيب العامل من الاستثمارات الحقيقية لقطاع الزراعة بنظيره بالقطاعات الاقتصادية الأخرى حيث بلغ ٣٤٠.٨ جنيهاً سنوياً بالمقارنة بقطاعات التشييد والصناعة والكهرباء حيث بلغ نحو ٢٨١٦.٥، ٢١٩٤.٩، ٨٢٥.٧ جنيها على التوالى، فى حين بلغ نحو ٢٧١٣٢.٥ جنيهاً لقطاع البترول أما نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت قيمتها ٨٦.١% فى قطاع الكهرباء يليه قطاع البترول ٣٠.٩٢% ثم قطاع الصناعة ٢٥.٤% فقطاع الزراعة ١٦.٨% وأخيراً قطاع التشييد ١٠.٥٤% مما يبين تدنى قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلى المتولد من هذا القطاع.

كما أوضحت الدراسة زيادة إنتاجية العامل الزراعى من ١٧١٧ جنيه إلى ٣١٩٧ جنيه خلال فترة الدراسة نظراً لانخفاض ومحدودية الاستثمارات وارتفاع نصيب القطاع الزراعى فى الناتج الاجمالى، وتشير النتائج أنه من الأفضل زيادة نسبة الاستثمارات الزراعية المصرية حتى تتناسب مع الناتج المحلى وكذلك زيادة المكون الأجنبى خاصة المنح والمعونة الأجنبية لتمويل تلك الاستثمارات.

المراجـع:

١. أحمد محمود عبد العزيز، إنجازات ومعوقات التنمية الاقتصادية الزراعية فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ١٩٩٨.
٢. البنك المركز المصرى، التقرير السنوى، أعداد متفرقة .

٣. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، ٢٠٠٣.
٤. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية فى عقد التسعينات، جمهورية مصر العربية، الخرطوم، نوفمبر ٢٠٠٠.
٥. سامى محمد محمد السيسى، أثر التحرر الاقتصادى على مجال الاستثمار فى القطاع الزراعى المصرى، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ .
٦. سامى محمد محمد السيسى، (دكتور)، مصادر تمويل استثمارات الخطة فى القطاع الزراعى المصرى، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد (٢٧)، العدد (١١)، نوفمبر ٢٠٠٠ .
٧. سامى محمد محمد السيسى، (دكتور)، دراسة اقتصادية لأهم متغيرات سياسة الاستثمار الزراعى خلال فترتى التحرر الاقتصادى، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، مجلد (٢٧)، العدد (١١)، نوفمبر ٢٠٠٢.
٨. غادة عبد الفتاح مصطفى إسماعيل، تقييم الأداء لبعض المشروعات الاستثمارية الزراعية بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا، ١٩٩٨.
٩. محمود محمد محمد فواز، الاستثمار فى الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا، ١٩٩٢ .
١٠. وائل أحمد عزت إبراهيم العبد، أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر،١٩٩٧.
١١. وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣.
١٢. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيانات غير منشورة، أعداد مختلفة.

الملاحق

ملحق ١

ملحق ٢، ٣

An Economic Study on the Problem of Disequilibrium of the Investments Distribution Among the Agricultural Sector and other Economical Sectors in Egyptian Economy

Sami Mohamed El-Sisi and Waheed Mohamed El-Bolony
Agricultural Economic Research Institute Agricultural Research Center, Dokki, Giza.

ABSTRACT:

The agricultural investments are considered the pillar of the agricultural sector development and one of the basic means to carry out the programs of this

development. The Success of this development depends on the volume of the available investments and how to be distributed among the different economic activities.

The research aims to recognize the present situation and the share of the agricultural sector from the other economic sectors investments during the period 1992/1993-2001/2002. This research deals with studying the evolution of the national investments. The Gross Domestic Product (G.D.P) in total and distributed sectorially and the share of the agriculture sector in addition to the relation between these investment and G.D.P during the study period by using the methods of the quantitative and quantitative analysis with the assistance of some statistic methods such as the equations of the general time trend.

The study extended that the value of the investments in the agricultural sector has amounted L.E 1.7 million represent 11.2% of the total investments as an average of the period 1993-2002 meanwhile the investments of the industry and mining, petroleum and products, electricity, construction and building amounted about L.E 2.9, 1.3, 1.02, 0.4 million represent about 18.7%, 8.5%, 6.12%, 2.3%, of the total of the national investments respectively as on average the mentioned period.

The value of the investments carried out by the public and private sector in the agricultural sector amounted about L.E 702, 1027 million represent 4.6%, 95.4% of the total investments respectively. The study also revealed the share lilteness of the worker from the real investments in the agricultural sector for his counterpart in the other economic sectors where it amounted L.E 2880. 1343, 793 respectively, meanwhile it amounted about L.E 28000.7 in petroleum sector. For the percent of the investments to GDP amounted 86.1% in electricity sector, 30.6% in petroleum, 25.49% in industry, 16.8% in agriculture and 10.5% in construction that showed fewness of investments directed to the agricultural sector despite increasing the value of GDP generated by this sector. The study recommends to overcome the constrains facing the agricultural economic development in Egypt particularly in the domain of the investments and the state must not adopt policies to encourage investments in acertain economic activity and neglect other economic activity, also to enhance the role of the investments private sector, besides giving concerns to the governorates particularly in upper Egypt by increasing the investments in public and private sectors.

التحديد الكمى للعمالة الزراعية بجمهورية مصر العربية

سامى محمد محمد السيسى ، يحيى محمد أحمد عثمان
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية- الدقى - الجيزة

مقدمة:

يعتبر عنصر العمل البشرى أحد الموارد الهامة والركيزة الأساسية لزيادة الإنتاج ، ولذا كانت التنمية الإقتصادية هى عصب التنمية البشرية، والموارد البشرية هى صانعة التنمية الإقتصادية، ونظراً لمساهمة القطاع الزراعى فى زيادة الناتج القومى بإعتبارة أحد القطاعات الرائدة للتنمية الإقتصادية، وتشغيل نسبة كبيرة من العمال تجاوزت ثلث القوى العاملة، فأن الأمر يتطلب ضرورة دفع عجلة التنمية الزراعية حتى

يمكن تحقيق أقصى كفاءة للموارد الزراعية المتاحة وخاصة العمالة الزراعية، وذلك من منطلق أنها حجر الزاوية فى تنمية الإنتاج الزراعى– الأمر الذى يتطلب معه تنمية الموارد البشرية لتوفير وتحقيق أعلى مستوى من المهارات والخبرات المختلفة للعامل فى كافة قطاعات الإنتاج بهدف الإرتقاء بمستوى الأداء وزيادة الإنتاج.

وتتطلب قراءة المستقبل التعرف على الواقع الراهن لأوضاع القوى العاملة الزراعية، والتحولات التى ارتبطت بها خلال العقدين الأخيرين (الثمانينات والتسعينات). كما تسهم تحليل الآثار المحتملة لتنفيذ برامج التكيف الهيكلى وما يرتبط بها من إجراءات مكملة مثل إنهاء العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر –فى الاقتراب من صورة المستقبل القريب فى بداية القرن الحادى والعشرون. وربما تساعد الإستخلاصات التى تم الوصول إليها من جراء تنفيذ برامج التكيف الهيكلى لبعض الدول (بصورة جزئية أو كلية) فى إلقاء مزيد من الضوء على مستقبل التشغيل والبطالة. وأخيراً فإن إدراك خصوصيات الزراعة المصرية ومدى إستجابتها لبرامج التكيف الهيكلى قد تمكن من إعطاء صورة أكثر وضوحاً لمستقبل العمالة الزراعية.

لقد أزدادت حدة مشكلة البطالة فى ظل التطورات الإيجابية التى يشهدها الاقتصاد المصرى، إذ أضيف إلى جمهور المتعطلين فائضاً جديداً كان متوارياً فى المنشآت قبل خصخصتها. ويعد إسهامات القطاع الزراعى فى الإرتقاء بمستوى التشغيل موضوعاً من منظومة متسعة وغاية فى الشمول والتعقيد حيث أن قضية "التوظف" أو "قصور التوظف" تتسم بتعدد تشابكاتها الإقتصادية والإجتماعية. ولكل مقتصد معدل طبيعى من البطالة الذى لا يمكن تدنيته، وهو ذلك المعدل الذى يحافظ على مستوى التشغيل المناسب للناتج القومى الكائن تحت تأثير المنظمون الذين يمثلون جانب الطلب، والقوى العاملة التى تمثل جانب العرض فى سوق العمل.

مشكلة البحث

يتسم معدل التشغيل بالتباين من مقتصد فرعى لآخر وداخل نفس المقتصد حيث يرتبط هذا المعدل فى القطاع الزراعى وداخل أنشطته بكل من: (١) التوليفة الإنتاجية Production Mix من السلع والخدمات، (٢) توليفة الموارد Resource Combination، (٣) ونمط توزيع الدخل Income Distribution على عناصر الإنتاج التى ساهمت فى توليده. ونظراً للخلل الذى ساد هذه المنظومة فى الفترات السابقة، أصبح هذا القطاع طارداً للعمالة وغيرها من الموارد. ويعد القطاع الزراعى المصرى من أكثر القطاعات الاقتصادية تشغيلاً للقوة العاملة إذ يستوعب فى ضوء البيانات المتاحة حوالى ٢٨.٥% من إجمالى العمالة بمختلف القطاعات المكونة للأقتصاد القومى والمقدرة بحوالى ١٧.٩٥ مليون نسمة وذلك خلال عام ٢٠٠٢. وفى ضوء هذه الأهمية فإن الأمر يتطلب التعرف على الوضع الراهن لواقع القوى العاملة الزراعية حتى يمكن الإجابة على التساؤل هل هناك فائض أو عجز فى العمالة الزراعية ؟

الهدف من البحث

يهدف البحث إلى دراسة الوضع الراهن للقوى العاملة بالمقتصد المصرى للتعرف على المتاح والمطلوب من العمالة البشرية الزراعية بالإضافة إلى موازنة العرض والطلب لتقدير مدى الفائض أو العجز من العمل البشرى الزراعى وآخيراً سوف تحاول الدراسة التنبؤ بحجم العمالة الزراعية المصرية حتى عام ٢٠١٧ للتواكب مع أهداف وإحتياجات الدولة الراهنة والمستقبلية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفى والإحصائى فى التوصل إلى نتائج الدراسة. ولقد تم الحصول على البيانات اللازمة لإنجاز الدراسة من مصادرها الثانوية المنشورة عن طريق قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة بصفة أساسية هذا بالإضافة إلى البيانات المنشورة عن طريق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وكذا وزارة التخطيط وذلك خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

لما كان الريف المصرى هو المصدر الغالب فى توفير قوة العمل الزراعية فأنه يصبح من الضرورى التعرف على مدى توفر فرص العمل غير الزراعى خلال فترة الدراسة حيث يتضح من بيانات الجدول رقم (١). الخاص بتطور هيكل العمالة فى القطاعات الرئيسية للمقتصد المصرى ومنه يتبين مدى النقص

النسبى فى قوة العمل الزراعى بالرغم من الزيادة المطلقة فى مقابل النمو المطلق والنسبى فى العمالة الكلية والغير زراعية. حيث يتضح من بيانات نفس الجدول الجمود النسبى لعدد المشتغلين بالزراعة خلال الفترة من (٨١/٨٠-٢٠٠٣/٢٠٠٢) حيث لم يزد عدد المشتغلين بالقطاع الزراعى سوى بمقدار ٢٤.٨% أى بمعدل سنوى نحو ١% فى حين نجد أن عدد المشتغلين بالقطاعات الغير الزراعية قد زاد خلال هذه الفترة بنحو ٨٧.٤% أى بمعدل سنوى نحو ٣.٨% سنوياً، ومن اللافت للإنتباه أيضاً إنخفاض الأهمية النسبية للعاملين بنشاط الزراعة وصيد البر والبحر حيث كانت تمثل نحو ٣٧.٠٩% عام ١٩٨١/٨٠ إنخفضت إلى نحو ٢٨.٢% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢الامر الذى يفسر جزئياً بإرتفاع أجور العمالة الزراعية كما سيتضح فيما بعد والأهم إثارة هو إرتفاع نسبة المشتغلين بكل الأنشطة غير الزراعية من نحو ٦٢.٠١%عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٧١.٨% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ومن الملاحظ حدوث نمو مطلق وكبير فى عدد المشتغلين بنشاط الصناعة والتعدين، والبترول ومنتجاته، التشييد والبناء، الكهرباء، القطاعات الخدمية الإنتاجية، قطاعات الخدمات الشخصية والإجتماعية حيث كانت الزيادة خلال تلك الفترة ٤٤.٧٦%، ٢٠٠%، ١٦٣.٧٩%، ١١٨.٣٢%، ٦٨.٨٨%، ٨٧.٦٤% على الترتيب وهى تفوق الزيادة فى قطاع الزراعة.

وبمقارنة تطور قوة العمل الزراعية بقوة العمل على المستوى القومى خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢/١٩٨٠) فمن بيانات الجدول رقم (٢) اتضح ان قوة العمل على المستوى القومى قد زادت بنحو ٥٧% عام ٢٠٠٢ فى حين أن قوة العمل الزراعية قد زادت بنحو ٢٢% بالمقارنة بعام ١٩٨٠، مما يشير الى أن الزيادة فى قوة العمل الكلية كانت أكبر من ضعف الزيادة فى قوة العمل الزراعية. كذلك نجد أن الاهمية النسبية للعمالة الزراعية كانت عام ١٩٨٠ نحو ٣٧.٧٢% من العمالة الكلية إنخفضت الى نحو ٢٨.٥٢% عام ٢٠٠٢ الأمر الذى يشير الى اتجاه العماله للعمل بالقطاعات غير الزراعية وذلك لارتفاع الأجور بها.

هذا وقد أظهرت دراسة معادلات الإتجاه الزمنى العام المقدرة لإعداد العاملين بقطاع الزراعة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣) أن أعداد العاملين بقطاع الزراعة قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بمقدار سنوى إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١بلغ نحو ٤١.٤٨ ألف عامل وبمعدل تغير سنوى بلغ ٠.٨٩% من المتوسط السنوى للعاملين بقطاع الزراعة خلال نفس الفترة والمقدر بنحو ٤٦٣٩ ألف عامل وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) فى حين نجد أن إجمالى أعداد العاملين بالقطاعات السلعية والتى تشمل بالإضافة إلى قطاع الزراعة قطاعات الصناعة والتعدين– البترول ومنتجاته- التشييد والبناء –الكهرباء قد أخذ كذلك إتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوى إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ بلغ نحو ١٤١.٠٢ ألف عامل أى بمعدل تغير سنوى قدر بنحو ١.٨٤% من المتوسط السنوى لعدد العاملين بالقطاعات السلعية والمقدر بنحو ٧٦٥٧.٥٣ ألف عامل خلال نفس الفترة.

كذلك بدراسة الإتجاه الزمنى العام لعدد العاملين بقطاعات الاقتصاد القومى خلال نفس الفترة أتضح أنه قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوى معنوى إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ قدر بنحو ٣٢٠.٨٩ ألف عامل أى بمعدل تغير سنوى بلغ ٢.٢٤% من المتوسط السنوى لعدد العاملين بقطاعات الاقتصاد القومى والمقدر بنحو ١٤٣٥٢.٥٨ ألف عامل.

مما سبق يمكن أن نستخلص أن معدل التغير السنوى للعاملين بقطاع الزراعة وإجمالى القطاعات السلعية وكذا إجمالى قطاعات الاقتصاد القومى قد بلغ نحو ٠.٨٩%، ١.٨٤%، ٢.٢٤% على الترتيب الأمر الذى يشير إلى أن معدل التغير السنوى للعاملين بالقطاعات السلعية ضعف معدل التغير السنوى للعاملين بقطاع الزراعة كذلك يتضح أن معدل التغير السنوى للعاملين بجميع قطاعات الاقتصاد القومى يعادل ثلاث أضعاف معدل التغير السنوى للعاملين بقطاع الزراعة كذلك بمقارنة معدل التغير السنوى للعاملين بقطاعات الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الشخصية والإجتماعية بنحو ٢.٥٣%، ٢.٩٩% على الترتيب الأمر الذى يشير أيضاً إلى أنه يفوق ثلاثة أمثال معدل التغير السنوى بقطاع الزراعة. وقد يرجع ذلك إلى إتجاه العاملين بقطاع الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية وذلك لإرتفاع الأجور بها بالمقارنة بقطاع الزراعة وكذا مقدار الجهد المبذول بقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات غير الزراعية كما يتضح من الجدول رقم (١) بالملحق.

جدول رقم (١): تطور هيكل العمالة فى القطاعات الرئيسية بالألف مشتغل خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-٢٠٠٢-٢٠٠٣).

السنة	القطاعات السلعية						إجمالى القطاعات الخدمية والإنتاجية	إجمالى قطاعات الخدمات الشخصية والإجتماعية	إجمالى الاقتصاد القومى
	الزراعة والرى	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	التشييد والبناء	الكهرباء	إجمالى القطاعات السلعية			
٨١/٨٠	٤٢٠٦.٢	١٣٨٦.٥	٢١.١	٥٨.٥	٦٨٠.٠	٦٣٥٢.٣	١٧٩٠.٢	٣١٩٦.٠	١١٣٣٨.٥
٨٢/٨١	٤٢٥٦.٩	١٤٦٥.٩	٢٣.٥	٥٨.٦	٦٥٦.٧	٦٤٦١.٦	١٧٨٢.٦	٣٤٨٣.٠	١١٧٢٧.٢
٨٣/٨٢	٤٢٨٦.٣	١٤٩٧.٢	٢٤.١	٧٢.٤	٦٧٦.١	٦٥٥٦.١	١٨٨٣.٥	٣٦٣٤.٥	١٢٠٧٤.١
٨٤/٨٣	٤٣٨٤.٩	١٦٠٣.٢	٢٦.٥	٦٦.٦	٤٢٣.٥	٦٨٠٤.٧	١٩١٣.٠	٣٧٥١.٣	١٢٤٦٩.٠
٨٥/٨٤	٤٣٤٥.٠	١٦٥٦.٨	٢٨.٢	٧٤.٢	٣٢٦.٠	٦٤٣٠.٢	١٨٦٨.٠	٣٢٩٥.١	١٢٥٩٤.٢
٨٦/٨٥	٤٣٨٤.٠	١٧٤٤.٨	٣١.٧	٧١.٠	٥٦٥.٤	٦٧٩٧.٦	١٩٩٤.٥	٣٤٣٨.٤	١٢٢٣٠.٥
٨٧/٨٦	٤٤٣٠.٠	١٧٥٧.٥	٣٢.٢	٧٦.٨	٥٥٩.٠	٦٨٥٥.٥	١٩١٠.٤	٣٤٧٢.٩	١٢٢٣٨.٨
٨٨/٨٧	٤٥٠٢.٠	١٨٢٠.٦	٣٣.٣	٨٥.٥	٦٠٨.٠	٧٠٤٩.٤	١٩٧٩.٢	٣٥٩٧.٩	١٢٦٢٦.٥
٨٩/٨٨	٤٥٦٨.٠	١٨٨١.٧	٣٣.٩	٨٨.٣	٦٣١.٠	٧٢٠٢.٩	٢٠٢٥.٠	٣٦٥٣.٧	١٢٨٨١.٦
٩٠/٨٩	٤٤٨٤.٠	١٩٥٣.٠	٣٥.٠	٩٥.٠	٦١٦.٠	٧١٨٣.٠	٢١٠٣.٠	٣٨٢٩.٠	١٣١١٥.٠
٩١/٩٠	٤٥٣٧.٠	٢٠٣٦.٠	٣٧.٠	٩٨.٠	٦٦٦.٠	٧٣٧٤.٠	٢١٨١.٠	٣٩٧٢.٠	١٣٥٢٧.٠
٩٢/٩١	٤٥٨٨.٠	١٩٠٢.٠	٣٨.٠	١٠٣.٠	٩١١.٠	٧٥٤٢.٠	٢٢٦٤.٠	٤٠٩٤.٠	١٣٩٠٠.٠
٩٣/٩٢	٤٦٢٢.٠	١٨٨١.٠	٣٩.٠	١٠٧.٠	٩١٥.٠	٧٥٦٦.٠	٢٢٦٣.٠	٤١٨٢.٠	١٤٠١١.٠
٩٤/٩٣	٤٦٨٢.٠	١٩٥٢.٠	٤٠.٠	١١٠.٠	٩٨٢.٠	٧٧٦٦.٠	٢٣٥١.٠	٤٣١٩.٠	١٤٤٣٦.٠
٩٥/٩٤	٤٧٤٤.٠	٢٠٣١.٠	٤١.٠	١١٤.٠	١٠٣٨.٠	٧٩٦٨.٠	٢٤٥٠.٠	٤٤٦١.٠	١٤٨٧٩.٠
٩٦/٩٥	٤٨١٦.٠	٢١١٥.٠	٤٢.٠	١١٨.٠	١١٠٧.٠	٨١٩٨.٠	٢٥٦٠.٠	٤٦١٩.٠	١٥٣٧٧.٠
٩٧/٩٦	٤٧٤٧.٠	٢٠٣٨.٠	٤٣.٠	١٢٠.٠	١١٤٠.٠	٨٠٨٨.٠	٢٥٢٨.٠	٥٢٠٩.٠	١٥٨٢٥.٠
٩٨/٩٧	٤٨٢٠.٠	٢١٨٢.٠	٤٤.٠	١٢٤.٠	١٢١٥.٠	٨٣٨٥.٠	٢٦٢٢.٠	٥٣٣٧.٠	١٦٣٤٤.٠
٩٩/٩٨	٤٩٠٤.٠	٢٢٩٧.٠	٤٦.٠	١٢٨.٠	١٢٩٥.٠	٨٦٧٠.٠	٢٧٢٣.٠	٥٤٨١.٠	١٦٨٧٤.٠
٢٠٠٠/٩٩	٤٩٨٥.٠	٢٢١٢.٠	٤٩.٠	١٣١.٠	١٣٧٧.٠	٨٩٥٤.٠	٢٨٢٧.٠	٥٦٣٩.٠	١٧٢٢٠.٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٠٦٩.٠	٢٥٣٣.٠	٥٣.٠	١٣٤.٠	١٤٦١.٠	٩٢٥٠.٠	٢٩٤٣.٠	٥٧٩١.٠	١٧٩٨٤.٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥١١٩.٠	٢٤٠٥.٠	٥٨.٠	١٤٨.٠	١٤٨٤.٠	٩٢٠٢.٠	٢٩٢٩.٠	٥٨١٩.٠	١٧٩٥٠.٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٢١٩.٠	٢٥٠٩.٠	٦٤.١	١٥٣.٨	١٥٢١.٠	٩٤٦٧.٠	٣٠٢٣.٠	٥٩٩٧.٠	١٨٤٨٧.٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصاء السنوى- أعداد متفرقة

جدول رقم (٢): تطور قوة العمل الزراعية والمساهمة النسبية على المستوى الكلى خلال الفترة (٨١/٨٠-٢٠٠٢/٢٠٠١)

السنوات	العمالة الكلية		العمالة الزراعية		% العمالة الزراعية بالنسبة للعمالة الكلية
	العدد بالألف	% لسنة ١٩٨٠	العدد بالألف	% لسنة ١٩٨٠	
٨١/٨٠	١١٤٣٩.٠	١٠٠.٠	٤٢٠٠.٠	١٠٠.٠	٣٦.٧٢
٨٢/٨١	١٠٧٠٢.٤	٩٣.٥٦	٤٢٢٥.٠	١٠٠.٦٠	٣٩.٤٨
٨٣/٨٢	١١٠٧٤.٠	٩٦.٨١	٤٢٦٤.٤	١٠١.٥٣	٣٨.٥١
٨٤/٨٣	١١٤٤٢.٦	١٠٠.٠٣	٤٣٠٤.٢	١٠٢.٤٨	٣٧.٦٢
٨٥/٨٤	١١٨٣٨.٢	١٠٣.٤٩	٤٣٤٤.٤	١٠٣.٤٤	٣٦.٧٠
٨٦/٨٥	١٢٢٣٠.٥	١٠٦.٩٢	٤٣٨٤.٧	١٠٤.٤٠	٣٥.٨٥
٨٧/٨٦	١١٩٩٨.٠	١٠٤.٨٩	٤٣٣٠.٠	١٠٣.٠٩	٣٦.٠٩
٨٨/٨٧	١٢٥١٥.٣	١٠٩.٤٢	٤٤٥١.٠	١٠٥.٩٨	٣٥.٥٦
٨٩/٨٨	١٢٨٨٠.١	١١٢.٦٠	٤٥٦٨.٠	١٠٨.٧٦	٣٥.٤٧
٩٠/٨٩	١٣٢٤٧.٧	١١٥.٨١	٤٦٦٤.٠	١١١.٠٥	٣٥.٢١

٩١/٩٠	١٣٥٢٧.٠	١١٨.٢٥	٤٥٠٠.٠	١٠٧.١٤	٣٣.٢٧
٩٢/٩١	١٣٧٤٢.٠	١٢٠.١٣	٤٥٨٥.٠	١٠٩.١٧	٣٣.٣٦
٩٣/٩٢	١٤٠١١.٠	١٢٢.٤٨	٤٦٢٤.٠	١١٠.١	٣٣.٠٠
٩٤/٩٣	١٤٤٣٦.٠	١٢٦.٢٠	٤٦٨٢.٠	١١١.٤٨	٣٢.٤٣
٩٥/٩٤	١٤٨٧٩.٠	١٣٠.٠٧	٤٧٤٤.٠	١١٢.٩٥	٣١.٨٨
٩٦/٩٥	١٥٣٧٧.٠	١٣٤.٤٣	٤٨١٦.٠	١١٤.٦٧	٣١.٣٢
٩٧/٩٦	١٥٨٢٥.٠	١٣٨.٣٤	٤٧٤٧.٠	١١٣.٠٢	٣٠.٠
٩٨/٩٧	١٦٣٤٤.٠	١٤٣.٧١	٤٨٢٠.٠	١١٤.٧٦	٢٩.٤٩
٩٩/٩٨	١٦٨٧٤.٠	١٤٧.٥١	٤٩٠٤.٠	١١٦.٧٦	٢٩.٠٦
٢٠٠٠/٩٩	١٧٢٢٠.٠	١٥٠.٥٤	٤٩٨٥.٠	١١٨.٦٩	٢٨.٩٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧٩٨٤.٠	١٥٧.٢٢	٥٠٦٩.٠	١٢٠.٦٩	٢٨.١٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٩٥٠.٠	١٥٦.٩٢	٥١١٩.٠	١٢١.٨٨	٢٨.٥٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصاء السنوى- أعداد متفرقة

*** الخصائص الديمغرافية لقوة العمل الزراعية والريفية:**

يساعد التعرف على الخصائص الديمغرافية لقوة العمل الزراعية والريفية فى إلقاء مزيد من الضوء على واقع سوق العمل الزراعى سواء من ناحية النوع أو السن أو التعليم وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الخصائص:

١- قوة العمل الزراعية وغير الزراعية فى الريف حسب النوع والسن.

تشير بيانات التعداد السكانى لعام١٩٨٦ إلى إرتفاع نسبة الذكور بدرجة ملحوظة بالنسبة لإجمالى عدد المشتغلين فى الزراعة والصيد إذ تقدر نسبتهم بنحو ٩٧.٣% من عدد المشتغلين فى القطاع، ومن الملاحظ أن شمول مسح القوى العاملة فى أكتوبر ١٩٨٨ لعمل النساء بالمنزل قد نجم عنه تغير كبير فى المساهمة النسبية للنوعين وأدى إلى إرتفاع مساهمة الإناث إلى نحو ٥٠.٤% فى حين أنه فى تعداد عام ١٩٩٦ قدر عدد المشتغلين بقطاع الزراعة من الذكور والإناث بنحو ٩٥.٠٥%، ٤.٩٥% مما يشير أيضاً إلى إرتفاع نسبة مشاركة الذكور عن الإناث فى قطاع الزراعة.

وبالنسبة لفئات السن يلاحظ أن نحو ١٣.٤% من المشتغلين بقطاع الزراعة من الذكور دون سن العشرين فى حين أن نسبة الإناث ٢١% الأمر الذى يشير إلى زيادة المساهمة النسبية للمشتغلات من الإناث إلى إجمالى عددهن بالمقارنة بالذكور دون العشرين كما يتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق، أما بالنسبة للقطاعات الغير زراعية يلاحظ إنخفاض نسبة المشتغلات من الإناث دون العشرين عن الذكور حيث كانت النسبة ١٥.٦%، ٢٥.١% على الترتيب الأمر الذى يشير إلى إرتفاع نسبة المشتغلات من الإناث دون سن العشرين بقطاع الزراعة بالمقارنة بالقطاعات غير الزراعية وربما يفسر ذلك بالعديد من العوامل المتكاملة منها إنخفاض نسبة الملتحقات بالتعليم بالمقارنة بالذكور فى سن التعليم من ناحية وعدم حاجة العمل بالزراعة إلى مهارات تحد من إشتغالهن بالزراعة من ناحية ثانية وفى المقابل عدم ملائمة الأنشطة غير الزراعية فى هذه الفئة العمرية لعمل الإناث من ناحية ثالثة.

جدول رقم (٣): الإتجاه الزمنى لعدد العاملين فى قطاعات الزراعة، الصناعة والتعدين، التشييد والبناء، الكهرباء، إجمالى القطاعات السلعية، إجمالى القطاعات الخدمية الإنتاجية، أجمالى قطاعات الخدمات الشخصية والإجتماعية، إجمالى قطاعات الإقتصاد القومى فى جمهورية مصر العربية. خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-٢٠٠٢/٢٠٠٣)

المتغير التابع (ص)	النشـــاط	المعادلـــــة	قيمة F المحسوبة	R^2	R^{-2}	القيمة المتوسطية السنوية للمتغير التابع (ص١)	معدل التغير السنوى ص%
القطاعات السلعية	الزراعة والرى	ص^ = ٤١٤١.٢٤ + ٤١.٤٨ س^ (٢٣.٣٨)	٥٤٦.٧	٠.٩٦	٠.٩٦	٤٦٣٩.١	٠.٨٩

	الصناعة والتعدين	ص^ = ١٤٠٦.٠٨+ ٤٥.٣٦ س_م (١٧.٧٠)	٣١٣.٣	٠.٩٣	٠.٩٣	١٩٥٠.٤	٢.٣٣
	البترول ومنتجاته	ص^ = ١٣.٤٤ + ٢.٣٤ س_م (٤.٥)	٢٠.٤١	٠.٤٩	٠.٤٦	٣١.٠٢	٧.٥٤
	التشييد والبناء	ص^ = ٥٢.١٢٢ + ٤.١١٩ س_م (٣٧.١٤)	١٣٧٩	٠.٩٨	٠.٩٨	١٠١.٥٥	٤.٠٦
	الكهرباء	ص^ = ٤٣٤.٠٦ + ٣٤.٣٧ س_م (٣.٧)	١٣.٨	٠.٣٩	٠.٣٦	٩٠٦.٦٨	٣.٧٩
	إجمالى القطاعات السلعية	ص^ = ٥٩٦٥.٢٢ + ١٤١.٠٢ س_م (٢٣.٦٣)	٥٨٨.٨	٠.٩٦	٠.٩٦	٧٦٥٧.٥٣	١.٨٤
القطاعات الحكومية	إجمالى قطاع الخدمات الإنتاجية	ص^ = ١٦٠٢.٣٢ + ٥٨.١٨ س_م (٢٣.٧٦)	٥٦٦.٢	٠.٩٦	٠.٩٦	٢٣٠٠.٥٨	٢.٥٣
	أجمالى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية	ص^ = ٢٧٩٧.٣٨ + ١٣٠.١٨ س_م (١٤.٣٢)	٢٠٥.١	٠.٩٠	٠.٩٠	٤٣٥٩.٦٤	٢.٩٩
	إجمالى قطاعات الاقتصاد القومى	ص^ = ١٠٥٠١.٨ + ٣٢٠.٨٩ س_م (١٩.٩٢)	٣٩٦.٨	٠.٩٤	٠.٩٤	١٤٣٥٢.٥٨	٢.٢٤

المصدر: وزارة التخطيط ،خطة التنيمة الاقتصادية والإجتماعية ، أعداد متفرقة.

- س م الزمن ١ ،٢ ، ٣ ، ٢٣

( ) الأرقام ما بين القوسين هى (T) المحسوبة

٢- قوة العمل الريفية حسب النوع والحالة التعليمية:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) توزيع المشتغلين بالريف حسب النوع والحالة التعليمية والذى يتبين منه أرتفاع نسبة الأميين فى قوة العمل الريفية والتى تصل نحو ٤٩.٦% وبتقسيم قوة العمل حسب النوع والحالة التعليمية يتضح أرتفاع نسبة الأمية بين المشتغلات بقطاع الزراعة فى حين نجد إنخفاض نسبة المشتغلات بقطاع الزراعة ممن يقرأون ويكتبون أو الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو جامعيات الأمر الذى يشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين درجة تعلم الإناث وعملهن بقطاع الزراعة. مما سبق يمكن استنتاج أن معظم الحاصلات على مؤهلات علمية من الإناث يفضلون العمل بصورة أساسية فى الأنشطة غير الزراعية أما بالنسبة للذكور فنجد إرتفاع نسبة المشتغلين بقطاع الزراعة كلما زادت درجة تعلمهن الأمر الذى يفسر أن درجة تعليم الذكور لاتؤثر على إشتغالهن بالزراعة.

جدول رقم (٤) توزيع قوة العمل الريفية حسب النوع والحالة التعليمية تعداد ١٩٩٦

النوع الحالة التعليمية	النوع		جملة	النوع %		% للجملة إلى الإجمالى
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
أمى	٤٦١٦٠٤٢	٧٧٢١٠٢٥	١٢٣٣٧٠٦٧	٣٧.٤٢	٦٢.٥٨	٤٩.٦
يقرأ ويكتب	٢٩٢٩٧٧٥	١٥١٧١٤٠	٤٤٤٦٩١٥	٦٥.٨٨	٣٤.١٢	١٧.٩
إبتدائى	١٢٩١٥٦٨	٩١٥٤١٦	٢٢٠٦٩٨٤	٥٨.٥٢	٤١.٤٨	٨.٩
مؤهل أقل من متوسط مؤهل متوسط مؤهل فوق متوسط	٣٣٩٧٠٠٥	١٩٣٢٨٣٩	٥٣٢٩٨٤٤	٦٣.٧٤	٣٦.٢٦	٢١.٤
مؤهل جامعى دبلوم عالى ممتاز دكتوراه	٤٤٢٨٩٥	١٢١١٤٥	٥٦٤٠٤٠	٨٧.٥٢	٤١.٤٨	٢.٣
غير مبين	٤٨٢٥	٣٩٤٩	٨٧٧٤	٥٥.٠	٤٥.٠	٠.٠٤
جملـــة	١٢٦٨٢١٣٠	١٢٢١١٥١٤	٢٤٨٩٣٦٤٤	٥٠.٩٥	٤٩.٠٥	١٠٠.٠٠

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. التعداد العام، خصائص السكان والظروف السكانية إجمالى الجمهورية

*** خصائص الحائزين الزراعيين**

نظراً لسيادة الحيازات الصغيرة فى مصر واتساع قاعدتها سواء فى عدد الحائزين أو فى المساحات التى يحوزونها كما هو موضح بالجدول رقم(٥). حيث يتضح أن الحيازات الصغيرة تمثل نحو ٧٥.٣% من جملة الحيازات على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٠/٨٩ وقد بلغت جملة مساحتها نحو ٤٨.٩% من المساحة الإجمالية فى حين بلغ عدد الحيازات الصغيرة نحو ٦٩% من جملة عدد الحيازات عام ٢٠٠٠/٩٩ تمثل نحو ٤٧.٢% من جملة المساحة على مستوى الجمهورية مما يشير إلى التوسع فى إستصلاح أراضى جديدة وتملك المستثمرين لمساحات أكبر بالمشروعات الجديدة.

جدول رقم (٥) توزيع الحيازات الصغيرة بجمهورية مصر العربية خلال عامى ١٩٩٩/٨٩،٢٠٠٠/٩٠

فئات الحيازة	١٩٩٠/١٩٨٩				٢٠٠٠/١٩٩٩			
	العدد	% للإجمالى	المساحة فدان	% للإجمالى	العدد	% للإجمالى	المساحة فدان	% للإجمالى
أقل من فدان	١٠٥٠٩٠٠	٣٠.٢	٥٠٨١٤٥	٦.٥	١٦١٥٥٩٠	٤٣.٤	٧٢٢٣١١	٨.١
١-٢ فدان	٧١٣٨٠٨	٢٠.٥	٩٤١١٣٩	١٢.٠	٨٨١٠٥	٢.٤	١١١٧١٤٨	١٢.٩
٢-٣ فدان	٥٠٢٠٦١	١٤.٥	١١٣٧٤٠٢	١٤.٥	٥١٦٩٢٦	١٣.٩	١١٥٤٢١٠	٨.٦
٣-٤ فدان	٢٣٩٠٥٧	٦.٩	٧٧٦٦٠٠	٩.٩	٢٣٩١٠٦	٦.٤	٧٦٨٧٩٣	٥.١
٤-٥ فدان	١١١١٦٥	٣.٢	٤٧٤٣٤٩	٦.٠	١٠٧٣٨٩	٢.٩	٤٥٣٥١٢	٥.١
جملة الحيازات الصغيرة	٢٦١٦٩٩١	٧٥.٣	٣٨٣٧٤٣٥	٤٨.٩	٢٥٦٧١١٦	٦٩.٠	٤٢١٥٩٧٤	٤٧.٢
إجمالى الحيازات	٣٤٧٥٥٠٢	١٠٠	٧٨٤٩١٧٤	١٠٠	٣٧١٧٩٩١	١٠٠	٨٩٢٨٥٣٥	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية ، نتائج التعداد الزراعى العام عن السنة الزراعية ٢٠٠٠/٩٩، إجمالى الجمهورية عام ٢٠٠٢

جدول ٦

١- الحالة التعليمية

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى توزيع الحائزين الطبيعين بين مختلف الفئات الحيازية حسب الحالة التعليمية حيث تبين أن هناك علاقة عكسية بين عدد الحائزين والمساحة والحالة التعليمية حيث يلاحظ إرتفاع نسبة الحائزين والمساحة لفئة الحائزين الأميين حيث شكل عدد الحائزين الأميين نحو ٤٢.٨٤% من جملة الحائزين تمثل نحو ٣٤.٠٣% من مساحات الحيازات الإجمالية وذلك عام ٢٠٠٠/٩٩ وإذا ما أضيف إليها فئة من يقرأون فقط، نجد أنها بلغت نحو ٨١.٨٦% من جملة عدد الحائزين تمثل مساحة ٧٣.٨٥% من مساحات الحيازات الإجمالية على مستوى الجمهورية. وهذا يعنى أن الزراعة المصرية تتسم بقاعدة كبيرة من الحائزين ذات خصائص متدنية فى المستوى التعليمى الأمر الذى يقف عثرة أمام إستيعابهم لتطبيق التكنولوجيا فى الزراعة المصرية ويؤدى هذا الوضع إلى إنخفاض إنتاجية الحائزين بالمقارنة بالإنتاجية المحتملة ومن ثم أثره السلبى على ممكنات زيادة الإنتاج الزراعى.

٢- الحائزون حسب فئات العمر

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) والمتضمن توزيع الحائزين الطبيعيون حسب فئات العمر والذى يتضح منها أن نسبة الحائزين دون الأربعين لا يتجاوز ١٦.١% والذين يعدون من الشباب فى حين تصل نسبة الحائزين ممن تقع أعمارهم ما بين الخمسين سنه فأكثر نحو ٨٣.٩% من عدد الحائزين ويعنى هذا الوضع أن نسبة كبيرة من الحائزين تعد من كبار السن وإذا ما تم ربط هذه الخاصة بالحالة التعليمية لتبين لنا مدى الصعوبة التى تواجه محاولات النهوض بالإنتاجية حيث نجد نسبة كبيرة من المنتجين تتسم بالأمية والهرم فى العمر.

جدول رقم (٧) الحائزون الطبيعيون حسب فئات العمر* عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات العمر	العدد	% للإجمالى
أقل من ٣٠ سنه	٨٥٣٠٠	٢.٣
٣٠-٣٩ سنه	٥١٣٤٥٠	١٣.٨

٤٠-٤٩ سنه	١٢٣٠٠٨٨	٣٣.١
٥٠-٦٠ سنه	١١٧٩٤٦٢	٣١.٧
٦٠ سنه فأكثر	٧٠٧٥٢٥	١٩.٠١
غير مبين	٣٠٦	٠.٠٠٨
الإجمالى	٣٧١٦١٣١	١٠٠

* لا يشمل غير الحائزين للأرض الزراعية

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة . نتائج التعداد الزراعى عن السنة الزراعية ٩٩/٢٠٠٠.
إجمالى الجمهورية : الادارة المركزية للإقتصاد الزراعى– الأدارة العامة للتعداد الزراعى.

*** التحديد الكمى للعمالة الزراعية :**

يعد التعرف على الفائض أو العجز فى قوة العمل الزراعية مسألة على جانب كبير من الأهمية نظراً لما تقدمه من معلومات تعكس حالة التشغيل فى قوة العمل، وفى ضوء ما تقدم من بيانات لتقدير المتاح من قوة العمل الزراعية وكذا البيانات المتاحة عن إحتياجات الثروة الحيوانية فسوف يتم استعراض لحالة الإستخدام الخاص بالمتاح من القوة العاملة الزراعية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

١- عرض العمل الزراعى:

يقدر إجمالى عدد السكان المصرين بحوالى ٦٢.٧مليون نسمة عام ١٩٩٧ ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى حوالى ٦٢.٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ وحوالى ٩٢ مليون نسمة عام ٢٠١٧ أما فيما يتعلق بحجم قوة العمل الكلية فتقدر بنحو ١٥.٨ مليون عامل عام ١٩٩٧ ومن المتوقع أن يصل عددها حوالى ٢١.٩ مليون عامل عام ٢٠٠٦ وحوالى ٢٦.٦ مليون عامل عام ٢٠١٧، أما فيما يختص بقوة العمل الزراعية فنجد أنها بلغت ٤٥٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٠ تمثل نحو ١٣٢٧.٥ مليون رجل/يوم عمل فى حين بلغت عام ٢٠٠٢ نحو ٥١١٩ ألف عامل تمثل نحو ١٥١٠.١ مليون رجل/ يوم عمل بزيادة بلغت نحو ١٣.٨% بالمقارنة بعام ١٩٩٠ وذلك على أساس ٢٩٥يوم عمل متاحة للعامل سنوياً. وبمتوسط شهرى يقدر بحوالى ١٢٥.٨ مليون مشتغل/يوم.

٢- الطلب على العمل الزراعى:

قدر حجم الطلب على العمل الزراعى اللازم للإنتاج النباتى فى ضوء التركيب المحصولى وإحتياجات الفدان، وفيما يتعلق بالإنتاج الحيوانى فلقد تم تقديرها على أساس تحويل الأعداد المطلقة للحيوانات إلى وحدات حيوانية تم تقدير إحتياجاتها من العمل البشرى.

أن محاولات التقدير السابقة للإقتراب من تقدير ملائم لحجم الطلب فى القطاع الزراعى لتحديد مدى العجز أو الفائض فى قوة العمل البشرى على مدار السنة تكتنفها العديد من أوجه القصور الأساسية ولعل من أهم هذه الملاحظات التقديرات الخاصة بحاجة الإنتاج الحيوانى والتى تبدأ التقدير بتحويل الأعداد المطلقة من الحيوانات إلى وحدات حيوانية وهذا المدخل ربما يكون ملائماً بالنسبة لتقدير احتياجات الحيوانات الغذائية إلا أنه لا يصلح لتقدير حاجة هذه الحيوانات من قوة العمل البشرى. كما ترى الدراسة بأن تقديرات الطلب على قوة العمل من خلال "المسوح السريعة" قد لا يوفر معلومات دقيقة توضح مستوى التشغيل منسوباً ليوم العمل الكامل، ومن ثم قد لا يمكن من تحديد أيام العمل الكاملة (المطلوبة) وقد يتطلب مراعاة أوجه القصور الرئيسية هو القيام بمسوح بالعينة أكثر تعمقاً تعتمد على المعايشة الأمر الذى يجعل من تكلفتها المرتفعة عائقاً أمام القيام بها. ورغم هذه الملاحظة الخاصة بارتفاع تكلفة هذه المسوح. فأن الحاجة إليها تبدو أكثر عائداً - من وجه نظر الباحث – من تكلفتها.

وبتقدير احتياجات القطاع الزراعى من العمالة البشرية اللازمة للإنتاج النباتى ككل فى ضوء التركيب المحصولى الحالى والمساحة المنزرعة فعلاً واحتياجات الفدان من قوة العمل البشرى كما يتضح من الجدول رقم (٨) نجد أنها بلغت حوالى ٤٣٤.٣ مليون رجل/يوم عام ١٩٩٠ تزايدت إلى نحو ٤٧٧.٢ مليون رجل/يوم عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة مقدارها ٩.٩% بالمقارنة لعام ١٩٩٠ وأن إجمالى العمالة الزراعية اللازمة للإنتاج النباتى من الأولاد بلغت ٢٢١.٦ مليون ولد/يوم عمل عام ١٩٩٠ ثم تزايدت إلى حوالى ٢٥٧.٤ مليون ولد/يوم عمل عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة ١٦.٢% بالمقارنة لعام ١٩٩٠ الأمر الذى يفسر حدوث زيادة فى نسبة احتياج الإنتاج النباتى من العمالة البشرية مع الاتجاه إلى زيادة عمالة الأولاد لرخص ثمنها وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، كذلك قد يشير هذا الأمر إلى أن إلغاء التركيب المحصولى فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى قد أثر على

احتياجات الإنتاج النباتى من العمالة البشرية كذلك يتضح من بيانات نفس الجدول أن أكثر الحاصلات الحقلية احتياجاً من العمالة البشرية هى حاصلات الذرة الشامية والبرسيم المستديم والقمح والقطن ثم قصب السكر والذرة الرفيعة وبنسب متفاوتة حيث تمثل العمالة البشرية اللازمة للحاصلات الحقلية ٦٥% من إجمالى احتياجات القطاع النباتى من عمالة الرجال وحوالى ٦٤% من عمالة الأولاد أما بالنسبة للعمالة البشرية اللازمة لقطاع الحاصلات البستانية فقد تم تقديرها عام ١٩٩٠ بحوالى ١٤٧.٩ مليون رجل/ يوم ثم تزايدت إلى حوالى ١٥٦.٥ مليون رجل/ يوم عام ٢٠٠٢ وبنسبة زيادة مقدارها ٥.٨% عن سنة الأساس على حين بلغت العمالة البشرية اللازمة لنفس القطاع من عمالة الأولاد ٣٣.٥ مليون ولد/يوم عام ١٩٩٠ ثم تزايدت إلى حوالى ٤٠.٩ مليون ولد/يوم عام ٢٠٠٢ بنسبة زيادة ٢٢.١ % بالمقارنة لعام ١٩٩٠ وهذا يوضح أن المحاصيل الحقلية تأتى فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للاحتياجات البشرية من العمالة ثم الفاكهة فى المرتبة الثانية ومحاصيل الخضر فى المرتبة الثالثة وأخيراً النباتات الطبية والعطرية فى المرتبة الرابعة.

جدول ٨

أما بالنسبة لاحتياجات الإنتاج الحيوانى من العمالة البشرية فمن بيانات الجدول رقم (٩) فقد تم تقدير الاحتياجات على أساس تحويل الأعداد المطلقة للحيوانات إلى وحدات حيوانية ثم تقدير احتياجاتها من العمل البشرى بصورة نمطية وبالنسبة للإنتاج الداجنى والأسماك فأن الاحتياجات البشرية لهذين القطاعين فقد تم تقديرها فى صورة أعداد مطلقة وقد تم استخدام نشرات الإنتاج الحيوانى والأسماك فى هذا التقدير. وقد تم تقدير احتياجات الإنتاج الحيوانى من العمالة البشرية وفقاً لرأى خبراء الإنتاج الحيوانى بوزارة الزراعة حيث يتم تحويل أعداد الرؤوس الحيوانية من الأبقار والجاموس والخيول والبغال إلى وحدات حيوانية واحدة وأن كل ١٠ رؤوس من الأغنام والماعز تمثل وحدة حيوانية وكل رأسين من الخنازير والحمير وحدة حيوانية. وفقاً لهذه المعدلات فأن إجمالى عدد الوحدات الحيوانية فى مصر قد بلغ ٩.٣ مليون وحدة عام ٢٠٠٢ تمثل الأبقار منها حوالى ٤٣.٦٧% والجاموس ٣٩.٨١% والأغنام والماعز (الضأن) ٩.٣٣% أما الدواب ٥.٨٢% وأخيراً الجمال تمثل ١.٣٧% وتجدر الإشارة أن كل ٨ وحدات حيوانية تحتاج إلى رجل/يوم للقيام بالعمليات الضرورية اللازمة للحيوان طول السنة وعلى ذلك فأن العمالة اللازمة للإنتاج الحيوانى حوالى ١١٦٨ مليون عامل/ يوم.

أما بالنسبة لقطاع الدواجن فأن عدد العمالة اللازمة لهذا القطاع تبلغ ٣٠٠ ألف عامل سنويا وهو ما يعادل ١٠٩.٥ مليون يوم/عمل على حين يعمل بقطاع الأسماك ٨٥ ألف عامل وهو ما يعادل ٦٧.٥ مليون يوم عمل .

وبتقدير إجمالى الاحتياجات البشرية للقطاع الزراعى تبين أنها بلغت ٤.٤٣٢ مليون عامل تعادل ١.٣٠٧ مليار يوم/عمل فى حين بلغ حجم المعروض من قوة العمل خلال نفس العام ٥.١١٩ مليون عامل تعادل ١.٥١٠ مليار يوم/عمل. مما سبق يتضح أن إجمالى الفائض فى قوة العمل الزراعية خلال عام ٢٠٠٢ بلغ نحو ٢٠٣ مليون يوم/عمل تعادل ٠.٦٨٧ مليون عامل تمثل حوالى ١٥.٤٢ % من حجم المعروض من قوة العمل الزراعية .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النتائج السابق تناولها فيما يتعلق بالفائض فى حجم العمالة الزراعية وفقاً لمختلف التقديرات والمصادر رغم تباينها من مصدر لأخر لا تعبر عن وجود بطالة سافرة أو صريحة فى

قطاع الزراعة بل يمكن أن يكون ذلك نوعا من البطالة الموسمية أو المقنعة أى يمكن القول بأن قوة العمل تتسم بقصور التشغيل من جهة وموسمية العمل الزراعى من جهة أخرى وعلى الرغم من أهمية هذه التقديرات إلا أنها تتطلب مزيداً من البحث للتعرف على أسباب ارتفاع الفائض.

جدول رقم (٩): تقدير احتياجات الماشية والحيوانات من العمالة البشرية فى صورة وحدات حيوانية عام ٢٠٠٢

نوع الحيوان	العدد بالألف رأس	عدد الوحدات الحيوانية ألف / وحدة	العمالة المطلوبة ألف رجل /سنة	الأهمية النسبية %
أبقار	٤٠٨٢	٤٠٨٢	٥١٠	٤٣.٦٧
جاموس	٣٧١٧	٣٧١٧	٤٦٥	٣٩.٨١
أغنام	٥١٠٥	٥١٠	٦٤	٥.٤٨
ماعز	٣٥٨٢	٣٥٨	٤٥	٣.٨٥
جمال	١٢٧	١٢٧	١٦	١.٣٧
دواب	١٠٧٩	٥٤٠	٦٨	٥.٨٢
الإجمالى		٩٣٣٤	١١٦٨	١٠٠

حيث على أساس : الرأس من الأبقار والجاموس والجمال والخيول والبغال = وحدة حيوانية
الرأس من الغنم والماعز = ٠.١ وحدة حيوانية
الرأس من الخنازير = ٠.٥ وحدة حيوانية
كل ٨ وحدات حيوانية تحتاج إلى رجل / سنة

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الإدارة العامة لإحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك – يونيو ١٩٩٥ .

*** التصور المستقبلى للعمالة الزراعية**

رغم أن التوقع أو التنبؤ بحجم العمالة الزراعية واللازراعية فى المدى الطويل يكتنفه كثير من المشاكل والصعوبات وخاصة فيما يتعلق بدقة البيانات لفترة طويلة إلا أنه من الضرورى وضع استراتيجية لتشغيل العمالة الزراعية يتطلب استشراف المستقبل نظراً لأن سياسات تشغيل العمالة لها ارتباط وثيق بجميع قطاعات الاقتصاد القومى المصرى.

أولاً : جانب العرض المتوقع

بتقدير حجم العمالة الزراعية باستخدام مؤشرات تعداد السكان لعام ١٩٩٦ كنسب مئوية من الحصر السكانى، وبافتراض سيادة نفس معدل النمو السكانى عند ٢.١% حتى عام ٢٠٠٦، ثم افتراض تناقص هذا المعدل ليصل إلى ما يقرب من ١.٨% سنوياً حتى عام ٢٠١٧، وذلك وفقاً لنتائج توقع بحوث تنظيم الأسرة.

ومن خلال البيانات المتاحة يمكن التنبؤ بكل من حجم السكان والعمالة الزراعية والعمالة اللازراعية وكذا العمالة الكلية وذلك خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٧ حيث يتضح أن حجم العمالة الزراعية قد بلغ نحو ٤٨١٦ ألف عامل عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يصل إلى ٥٩٢٨ ألف عامل عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوى حوالى ١١١.٢ ألف عامل وقد يصل إلى ٧٢١٤ ألف عامل عام ٢٠١٧ بمعدل نمو سنوى يقدر بنحو ١٢٩ ألف عامل فى حين أن العمالة اللازراعية قد قدرت بنحو ١٠.٦ مليون عامل عام ١٩٩٦ ارتفعت بمعدل نمو سنوى بلغ ٢٥٠، ٢٨٠ ألف عامل خلال الفترتين على الترتيب. مما سبق يتضح أن حجم المعروض من العمالة الزراعية قد يصل إلى نحو ٧.٢ مليون عامل عام ٢٠١٧، وبتخصيص هذه العمالة الإجمالية وفقاً للفئات النوعية والعمرية اعتماداً على نسب التوزيع خلال عام ١٩٩٦ اتضح أنه من المنتظر أن يصل حجم المعروض من العمل الرجالى بقطاع الزراعة حوالى ٦٢٣٥ ألف رجل تمثل نحو ١٥٥٨ مليون يوم عمل/رجالى شهريا، بينما من المنتظر أن يصل حجم المعروض من العمل الزراعى بالنسبة للنساء نحو ١٥١ ألف عاملة تمثل نحو ٣٧ مليون عمل/نسائى بمتوسط استخدام شهرى حوالى ٣.١ مليون يوم عمل=\/نسائى خلال نفس العام أما بخصوص عمل الأولاد بقطاع الزراعة فمن المنتظر أن يصل إلى ٨١٤ ألف ولد تمثل نحو ١٦٢ مليون يوم عمل/ولد بمتوسط استخدام شهرى نحو ١٣.٦ مليون عمل/ولد شهر خلال عام ٢٠١٧.

ثانياً : جانب الطلب المتوقع

يعد تقدير احتياجات القطاع الزراعى المستقبلية من العمالة البشرية حالة على جانب كبير من الأهمية نظراً لما تقدمه من معلومات تعكس حالة التشغيل فى قوة العمل، هذا ويمكن تقدير احتياجات الإنتاج النباتى من العمالة البشرية اعتماداً على التركيب المحصولى التأشيرى المقترح حتى عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى احتياجات الفدان من العمالة البشرية، أما بالنسبة لتقدير احتياجات الإنتاج الحيوانى من العمالة البشرية فيتم أولاً تقدير الأعداد المطلقة من الأنواع المختلفة من الحيوانات ثم تحويلها إلى وحدات حيوانية كما تم تطبيقه فى الجزء السابق من الدراسة فى تقدير الطلب الراهن للعمالة الزراعية. هذا وتشير بيانات استراتيجية التنمية الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٧ إلى أن المساحة المحصولية سوف ترتفع من ١٤.٤ إلى ١٧.٤ مليون فدان بنسبة زيادة تقدر بنحو ٢١% من سنة الأساس، وأن حجم المعروض الحالى من الإنتاج الحيوانى سوف يتضاعف لتغطية الاحتياجات السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠١٧ (٩٢ مليون نسمة) وهو ما يعنى أن جملة المطلوب من العمل الرجالى خلال عام ٢٠١٧ يقدر بحوالى ١٦٧٢ مليون/يوم عمل رجالى بمتوسط استخدام شهرى حوالى ١٣٩ مليون يوم عمل / رجل شهريا كذلك تم تقدير المطلوب من عمل النساء بحوالى ٥٨٢ مليون يوم عمل نسائى بمتوسط استخدام شهرى قدر بنحو ٤٩ يوم عمل / نسائى شهريا، أما بالنسبة لحجم الطلب المتوقع من عمل الأولاد خلال عام ٢٠١٧ من المنتظر أن يصل إلى ٢٦٧ مليون يوم عمل / ولد بمتوسط استخدام شهرى حوالى ٢٢ مليون يوم عمل / ولد شهريا .

ثالثاً : تقدير الفائض أو العجز المتوقع:

من بيانات الجدول رقم (١٠) يتضح زيادة الطلب المتوقع على العمالة البشرية بقطاع الزراعة بحوالى ٧٦٤ مليون يوم عمل عن جملة المعروض المتوقع خلال نفس العام فى صورة مطلقة وبتعديل هذه الأيام المطلقة وفقاً لمعامل التحويل على نحو يوم الرجل يعادل واحد صحيح ويوم المرأة نصف يوم الرجل والولد ٠.٤ رجل مما سبق يتضح أن هناك عجز قدر بنحو ٤٢٨ مليون عمل / رجل .

جدول رقم (١٠) : تقدير الفائض أوالعجز فى العمالة البشرية بقطاع الزراعة المتوقعة خلال عام ٢٠١٧ (مليون يوم عمل)

النوع	جملة المعروض المتوقع	جملة الطلب المتوقع	الفائض أو العجز المتوقع
رجال	١٥٥٨	١٦٧٢	١١٤-
نساء	٣٧	٥٨٢	٥٤٥-
أولاد	١٦٢	٢٦٧	١٠٥-
الإجمالى المطلق	١٧٥٧	٢٥٢١	٧٦٤-
الإجمالى المعدل	١٦٤١	٢٠٦٩	٤٢٨-

المصدر : جمعت وحسبت من نتائج الدراسة .

الملخـــص

تتطلب قراءة المستقبل التعرف على الواقع الراهن لأوضاع القوى العاملة الزراعية والتحولات التى ارتبطت بها خلال الفترة الأخيرة. كما تسهم تحليل الآثار المحتملة لتنفيذ برامج التكيف الهيكلى وما يرتبط بها من إجراءات مكملة مثل إنهاء العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر فى الاقتراب من صورة المستقبل القريب فى بداية القرن الحادى والعشرون، وربما تساعد الاستخلاصات التى تم الوصول إليها من جراء تنفيذ برامج التكيف الهيكلى فى إلقاء المزيد من الضوء على مستقبل التشغيل والبطالة، وأخيراً فأن إدراك خصوصيات الزراعة المصرية ومدى استجابتها لبرامج التكيف الهيكلى فقد تمكن من إعطاء صورة أكثر وضوحاً لمستقبل العمالة الزراعية.

ويعد قطاع الزراعى المصرى من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للقوى العاملة إذ يستوعب فى ضوء البيانات المتاحة نحو ٢٨.٥% من إجمالى القوى العاملة بمختلف قطاعات الاقتصاد القومى وفى ضوء هذه الأهمية فأن الأمر يتطلب التعرف على الوضع الراهن للقوى العاملة الزراعية حتى يمكن الإجابة على التساؤل هل هناك فائض أو عجز فى القوى العاملة الزراعية ؟

ويهدف البحث دراسة الوضع الراهن للقوى العاملة بالقطاع الزراعى للتعرف على المتاح والمطلوب من العمالة الزراعية بالإضافة إلى موازنة العرض والطلب لتقدير مدى الفائض أو العجز من العمل البشرى فى قطاع الزراعة وأخيراً التنبؤ بحجم العمالة اللازمة لقطاع الزراعة.

وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفى والإحصائى للوصول إلى نتائج الدراسة وقد تم الحصول على البيانات اللازمة للبحث من قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة بصفة أساسية هذا بالإضافة إلى البيانات المنشورة بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط، هذا بالإضافة إلى الدراسات ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة.

وأوضحت الدراسة أن هناك جمود نسبى لعدد المشتغلين بالزراعة خلال الفترة (٨١/٨٠-٢٠٠٣/٢٠٠٢) حيث لم يزد عدد المشتغلين بقطاع الزراعة سوى بمقدار ٢٤.٨% أى بمعدل سنوى نحو ١% فى حين نجد أن عدد المشتغلين بالقطاعات الغير زراعية قد زاد خلال هذه الفترة بنحو ٨٧.٤% أى بمعدل زيادة سنوية تقدر بنحو ٣.٨% ويرجع ذلك لارتفاع الأجور بالقطاعات الغير زراعية بالمقارنة بالجهد المبذول بقطاع الزراعة الأمر الذى يؤدى إلى اتجاه العمالة للعمل بالقطاعات غير الزراعية.

كذلك يتضح من الدراسة أن الزراعة المصرية تتسم بقاعدة عريضة من الحائزين ذات خصائص متدنية فى المستوى التعليمى الأمر الذى يقف عثرة أمام استيعابهم لتطبيق التكنولوجيا الزراعية ومن ثم أثره السلبى على ممكنات زيادة الإنتاج الزراعى هذا بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من الحائزين تعد من كبار السن.

وبتقدير إجمالى احتياجات القطاع الزراعى من العمالة البشرية خلال ٢٠٠٢ تبين أنها بلغت ٤.٤٣٢ مليون عامل تعادل ١.٣٠٧ مليار يوم/عمل فى حين بلغ حجم المعروض من قوة العمل خلال نفس العام ٥.١١٩ مليون عامل تعادل ١.٥١٠ مليار يوم/عمل مما يوضح أن هناك فائض فى قوة العمل بلغ نحو ٢٠٣ مليون يوم/عمل تعادل ٠.٦٨٧ مليون عامل تمثل نحو ١٥.٤٢% من حجم المعروض من قوة العمل خلال نفس العام.

الأمر الذى يشير إلى قصور التشغيل بقطاع الزراعة من جهة وكذا موسمية العمل بقطاع الزراعة من جهة أخرى.

كما أوضحت دراسة التنبؤ المستقبلى للعمالة الزراعية زيادة الطلب المتوقع على العمالة البشرية بقطاع الزراعة بحوالى ٧٦٤ مليون يوم/عمل عن جملة المعروض خلال عام ٢٠١٧ فى صورة مطلقة.

وأخيراً كانت أهم توصيات الدراسة:

١-العمل على القضاء على الأمية وخاصة بين المشتغلين بقطاع الزراعة.

٢-أن قاعدة المنتجين الزراعيين وخاصة صغارهم والعمل الزراعيين يتسمون بخصائص لا تستجيب بسرعة لممكنات إدخال التكنولوجيات الحديثة فى الإنتاج الأمر الذى يتطلب المزيد من الدراسات للقضاء على هذه الظاهرة.

٣- التوسع فى تنمية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية لمواجهة الركود فى ممكنات القطاع الزراعى لاستيعاب المزيد من قوة العمل.

٤- أوضحت الدراسة وجود فائض فى قوة العمل الزراعية خلال هذا العام وأن أهم ما يلفت الانتباه فى تقدير الطلب والعرض الخاص بالعمل عدم دقة وربما عدم سلامة أسس التقدير الخاص بعمالة الإنتاج الحيوانى فى ظل هذا الاستخلاص ربما أصبح من الضرورى التوجيه بإجراء دراسة تستهدف تحديد حجم ونوع الطلب على العمل الزراعى بالنسبة للإنتاج الحيوانى فى ظل النظم المزرعية المختلفة بحيث تمكن من الوصول إلى معاملات ملائمة لهذه النظم تمكن من تعميم نتائجها.

٥- قيام الدولة بتوفير فرص عمالة فى المشروعات كثيفة العمالة فى الأراضى الجديدة مثل الاستفادة بالناتج الثانوى لبعض المحاصيل الزراعية والمشروعات العامة لتطوير نظم الرى والمعتمدة على العمالة بدرجة كبيرة.

المراجـــع :

أولاً : العربية:

١- البنك الأهلى المصرى "النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، النتائج النهائية، ١٩٩٦.
٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى، أعداد متفرقة.
٤- محمد أبو مندور الديب (دكتور)، "قوة العمل فى الزراعة المصرية – تحولات السبعينات والثمانينات ورؤية لمستقبل التسعينيات"، يناير ١٩٩٢.
٥- وزارة التخطيط "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية "، أعداد مختلفة.
٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للإحصاء الزراعى، بيانات غير منشورة.
٧- وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الإدارة العامة للتعداد الزراعى، نتائج التعداد الزراعى ٩٩/٢٠٠٠، إجمالى الجمهورية.

ثانياً : الأجنبية:

1- K. Subbaro and Alain de Janvry, "Wages, Prices, and Farm Mechanization in Rural Egypt : The need for an Integrated Policy" Economic working paper No. 95, September 1982, A.D.S., P. 16.
2-Baaer Larry, The Effect of Technology on the Labor Market, American Journal of Agricultural Economics, 51, No. 3 August, 1969, PP. 605-618.

الملاحـــق

جدول رقم (١) : المتوسط السنوى لأجر المشتغل فى قطاعى الزراعة والتشييد (بالجنيه) خلال الفترة ٨١/٨٠ – ٢٠٠٢/٢٠٠١.

السنوات	الزراعة	التشييد	الفروق المطلقة		% لأجر المشتغل بالتشييد إلى المشتغل بالزراعة
			بالجنيه	% لسنة ١٩٨٠	
١٩٨١/٨٠	١٦٦.٨	٥١٥.٠	٣٤٨.٢	١٠٠.٠	٣٠٨.٨
١٩٨٢/٨١	١٨٥.٢	٥٧٤.٥	٣٨٩.٣	١١١.٨	٣١٠.٢
١٩٨٣/٨٢	١٩٠.٥	٦٢٣.٣	٤٣٢.٨	١٢٤.٣	٣٢٧.٢
١٩٨٤/٨٣	-	-	-	-	-
١٩٨٥/٨٤	-	-	-	-	-
١٩٨٦/٨٥	-	-	-	-	-
١٩٨٧/٨٦	٥١٥.٧	١٠٥٧.٧	٥٤٢.٠	١٥٥.٧	٢٠٥.١
١٩٨٨/٨٧	٥٢٢.٣	١٠٧٩.٠	٥٥٦.٧	١٥٩.٩	٢٠٦.٦
١٩٨٩/٨٨	٧٤٢.١٢	١٠٥٥.٠	٣١٢.٨٨	٨٩.٨٥	١٤٢.١٦
١٩٩٠/٨٩	٧٠٦.٠٤	١١١٥.٠	٤٠٨.٩٦	١١٧.٤٥	١٥٧.٩٢
١٩٩١/٩٠	٨٥٥.٥٦	١٩٨١.٠	١١٢٥.٤	٣٢٣.٢	٢٣١.٥
١٩٩٢/٩١	١١٠٢.٩٤	٢٥٧١٨.٥	٢٤٦١٥.٦	٧٠٦٩.٤	٢٣٣١.٨
١٩٩٣/٩٢	١٢٤٣.٣	٢٨١٤٠.٢	٢٦٨٩٦.٩	٧٧٢٤.٦	٢٢٦٣.٣
١٩٩٤/٩٣	١٣٩٧.١	٣١١٤٥.٥	٢٩٧٤٨.٤	٨٥٤٣.٥	٢٢٢٩.٣
١٩٩٥/٩٤	١٥٤٦.٤	٣٤٤١٢.٣	٣٢٨٦٥.٩	٩٤٣٨.٨	٢٢٢٥.٣
١٩٩٦/٩٥	١٦٨٨.٩	٤٩٥٠٠.٠	٤٧٨١١.١	١٣٧٣٠.٩	٢٩٣٠.٩
١٩٩٧/٩٦	١٨١٢.٠	٤٧٣٧٥.٠	٤٥٥٦٣.٠	١٣٠٨٥.٣	٢٦١٤.٥
١٩٩٨/٩٧	١٩٣٤.١	٥١٤٩٩.٢	٤٩٥٦٥.١	١٤٢٣٤.٧	٢٦٦٢.٧
١٩٩٩/٩٨	٢٠٤٥.٢	٥٣٩٥٣.١	٥١٩٠٧.٩	١٤٩٠٧.٢	٢٦٣٨.١
٢٠٠٠/٩٩	٢١٧٥.٣	٦٠٩٢٣.٧	٥٨٧٤٨.٤	١٦٨٧٢.٠	٢٨٠٠.٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٢٦٣.٠				
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٦٢٣.٠				

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٢) : توزيع المشتغلين بالريف بين الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بجمهورية مصر العربية تعداد عام ١٩٩٦.

(بالألف)

النشـــاط	العـــــدد			%			
	ذكور	نساء	جملة	الذكور لإجمالى النشاط	النساء لإجمالى النشاط	الذكور لإجمالى الأنشطة*	النساء لإجمالى الأنشطة*
الزراعـــة	٤١٠٨	٢١٤	٤٣٢٢	٩٥.٠٥	٤.٩٥	٥٠.٧٢	٢٧.٢٢
الأنشطة غير الزراعية							
١- المناجم	٢٠	١	٢١	٩٥.٢٤	٤.٧٦	٠.٢٥	٠.١٣
٢- الصناعات التحويلية	٧٣١	٦٣	٧٩٤	٩٢.٠٧	٧.٩٣	٩.٠٣	٨.٠٢
٣- الكهرباء	٦١	٢	٦٣	٩٦.٨٣	٣.١٧	٠.٧٥	٠.٢٥
٤- التشييد	٥١٩	٤	٥٢٣	٩٩.٢٤	٠.٧٦	٦.٤١	٠.٥١
٥- التجارة	٤٤٢	٤٠	٤٨٢	٩١.٧٠	٨.٣٠	٥.٤٦	٥.٠٩
٦- النقل	٣٣٦	٥	٣٤١	٩٨.٥٣	١.٤٧	٤.١٥	٠.٦٤
٧- التمويل	١٦٤	٨٥	٢٤٩	٦٥.٨٦	٣٤.١٤	٢.٠٣	١٠.٨١
٨- الخدمات	١٦٥٠	٣٦١	٢٠١١	٨٢.٠٥	١٧.٩٥	٢٠.٣٧	٤٥.٩٣
٩- أنشطة غير كاملة التوصيف	٦٧	١١	٧٨	٨٥.٩٠	١٤.١٠	٠.٨٣	١.٤٠
إجمالى الأنشطة غير الزراعية	٣٩٩٠	٥٧٢	٤٥٦٢	٨٧.٤٦	١٢.٥٤	٤٩.٢٨	٧٢.٧٨
الإجمالـــى	٨٠٩٨	٧٨٦	٨٨٨٤	٩١.١٥	٨.٨٥	١٠٠	١٠٠

* إجمالى الذكور والأناث

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام ١٩٩٦، خصائص السكان والظروف السكنية ، إجمالى الجمهورية.

Quantitative Determination of the Agricultural Employment In Egypt

Sami Mohamed El-Sisi and Yehia Mohamed Ahmed Osman
Agricultural Economic Research Institute Agricultural Research Center, Dokki, Giza.

ABSTRACT:

Reading the future requires to recognize the status quo of the positions of work force in agriculture and the related changes during the last period. It also helps in analysing the probable effects to carry out the programs of structural adjustment with the complementry procedures such as finishing the rental relation between the owner and the tenant, in approaching the picture of near future at the begining of 21st century. The abstracts availed from carrying out the structural adjustment may help to spotlight on the future of employment and unemployment. At last, recognition of the Egyptian agriculture specification and the structural adjustment programs may enable to give more clear picture for the agricultural employment future.

The Egyptian agricultural sector is one of the most economic sectors in using work force where it avails about 28.5% of the work force total in the various national economic sectors. In the light of this importance, it is required to recognize the status quo of the agricultural work force to be able answering the question: Is there surplus or deficit in this work force?

The research aims at studying the status quo of the work force in the agricultural sector to recognize what available and needed from this employment, in addition to balancing the demand and need to estimate the surplus or deficit from human work in the agricultural sector and at last to forecast the volume of employment necessary for this sector.

The study used the method of statistic and descreptive analysis to achieve the results. All the necessary data have been obtained mainly from the Economic Affairs Sector, Ministry of Agriculture, besides the studies relevant to the research subject.

The study showed relativeely static in the number of those working in agriculture during the period 1980/1981-2002/2003, as this number raised only 24.8% with annual rate about 1%, meanwhile the number of workers in the other sectors raised to 87.4% during the same period with annual rate about 3.8% this due to the high wages in these unagricultural sectors compared to efforts exerted in the agriculture sector that lead to increase employment in the unagricultural sectors.

The study also showed that the Egyptian agriculture characterized with wide base from tenants having object specification in educational level and this represent obstacle to apply agricultural technology, whence it affects negatively on the possibilities of increasing the agricultural production besides the large ratio of the tenanats are at old ages.

The estimation of the agricultural sector requirements from employment during 2002 was 4.432 million worker equivalent to 1.307 milliard day/work, meanwhile the volume of need from work force in the same year was 5.119 million worker equivalent to 1.1510 milliard day/work, this means that there was surplus in work force about 3.2 milliard day/work equivalent to 0.687 million worker represent about 15.42% of the volume of need in the mentioned year. This refers to deficit in working in the agriculture sector from one side and work season on the another.

The study of future prediction for agricultural employment showed the increased demand on employment in the agricultural sector about 764 million day/work than the need during 2017 in absolute case.

Finally, the most important recommendations of the study are:

1-Taking act to eliminate illiteracy especially among workers in the agriculture sector.

2-The base of the agricultural producers especially the small ones and the agricultural workers who characterized with specification not respond quickly to possibilities of introducing new technologies in production and this requires more studies to overcome this phenomenon.

3-Expansion in developing the non-farm economic activities to face recession in the possibilities of agricultural sector to accommodate more of work force.

4-The study showed that there is surplus in the agricultural work force during that year. It is worth mentioning that in the estimation of demand and need concerning work, the bases of estimation of animal production employment are not correct. There for, it is necessary to conduct a study aims at limitation of volume and type of demand on agricultural work for animal production under various agricultural systems to enable obtain suitable treatments for these systems to be generalyzed.

5-The state must provide labor opportunities in the intensive labor projects in the new lands such as utility from the second products of some agricultural crops and the general projects for developing irrigation systems which depend mainly on employment.

جدول رقم (٦) الحائزون الطبيعيون حسب الحالة التعليمية بالفئات الحيازية المختلفة بجمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٠/٩٩

(المساحة فدان)

فئات الحيازة	أمى		يقرأ فقط		مؤهل دون المتوسط		مؤهل متوسط		مؤهل فوق المتوسط		مؤهل جامعى فما فوق		غير مبين		إجمالى	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة
أقل من فدان	٧٠٩٤٦	٣١٨٦٨١	٦١٥٣١٥	٢٧٦٨٧٠	٢٣٦٧٤	١٠٠٩٠	١٨٢٩١٧	٧٩٠٧٥	٢٣٩٥٠	١٠٥٥٢	٥٩٧٩١	٢٦٨٥١	١٦٠	٧٤	١٦١٥٢٦٧	٧٢٢١٩٤
١-٣ فدان	٦٣٠٤١٧	١٠٢٥٩٧٤	٥٤٧٢٠١	٨٩٠١٨٢	١٣٣٦٠	٢١١٧٣	١٢٧٦٢٣	٢٠٣٢٤٨	١٩٣٨٥	٣١٣٤٧	٥٩٦٤٤	٩٨٨١٨	١٦٨	٢٧٣	١٣٩٧٧٩٨	٢٢٧١٠١٦
٣-٥ فدان	١٤٦٥٩٩	٥١٢٢٩٣	١٤٠١٩٣	٤٩٦٤٩٩	٢٧١٨	٩٦٥٩	٣٠٥٨٤	١٠٨٦٩٣	٥١٤٣	١٨٣٢٣	٢١١٠٦	٧٦٣٠٢	٣٧	١٢٨	٣٤٦٣٨٠	١٢٢١٨٩٥
٥-١٠ فدان	٧٤٩٢٦	٤٥٨٩٨٨	٨٩٥٩١	٥٦٠٦٦٤	١٨٤٤	١١٦٩٠	٣١٧١٣	١٨٦٥٦٩	٣٦٧٠	٢٢٦٤١	٣٢٤٤٣	١٩٩٥٢٤	٣٨	٢٥٢	٢٣٤٢٢٥	١٤٤٠٣٢٦
١٠-٥٠ فدان	٢٩٢٧٧	٤٤٧١٨٥	٤٨٣٠٥	٨٤٢١٥٨	١٠٥٣	١٨٢١٣	١٠٠٢٤	١٦٥٥٣٩	١٥٦٩	٢٦٣٩١	٢٤٣٩٣	٤٦٢٣٣٣	٣١	٦٠٤	١١٤٦٥٢	١٩٦٢٤٢٦
٥٠ فدان فأكثر	١٤١٣	٩٩٤٨٤	٢٧٦٧	٢٨٢٤٤٤	٨١	٧٩٢٨	٥٢٦	٤٧٠٠٥	٧٤	٦٣١٥	٢٩٣٧	٣٤٧٥٢٠	١١	١٢٢٥	٧٨٠٩	٧٩١٩٢٠
الإجمالى	١٥٩٢٠٩٢	٢٨٦٢٦٠٥	١٤٤٣٣٧٢	٣٣٤٨٨١٧	٤٢٧٣٠	٧٨٧٥٣	٣٨٣٣٨٧	٧٩٠١٢٩	٥٣٧٩١	١١٥٥٦٩	٢٠٠٣١٤	١٢١١٣٤٨	٤٤٥	٢٥٥٦	٣٧١٦١٣١	٨٤٠٩٧٧٧

المصدر : وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية ، نتائج التعداد الزراعى العام عن السنة الزراعية ٢٠٠٠/٩٩، إجمالى الجمهورية عام ٢٠٠٢

جدول رقم (٨) : تقدير حجم العمالة الزراعية لقطاع الإنتاج النباتى لعامى ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ .

المحاصيل	١٩٩٠				٢٠٠٢				معدل التغير %	
	رجل / يوم	%	ولد / يوم	%	رجل / يوم	%	ولد / يوم	%	رجل	ولد
قمح	٤٥٦٢٠	١٠.٥	٦٩٦٥	٣.١	٥٠٤١٩.٦	١٠.٥٧	٧٩٣٥	٣.٠٨	١٠.٥	١٣.٩
شعير	٣٥٣٣	٠.٨	٧٤٩	٠.٣	٣٥٦١.٣	٠.٧٥	٩٥٩.٥	٠.٣٧	٠.٨	٢٨.١
ذرة شامية	٥١٠٣٩	١١.٨	١٧٥١٠	٧.٩	٤٠٠٢٢.٨	٨.٣٩	١٤٨٣٧.٨	٥.٧٦	٢١.٦-	١٥.٣-
ذرة رفيعة	١٥٤٤٩	٣.٦	٤٠٢٨	١.٨	١٨٠١٠.١	٣.٧٧	٩٣٦٢.١	٣.٦٤	١٦.٦	١٣٢.٤
أرز	٣٣٦٣٧	٧.٨	٤٤١١٧	١٩.٩	٥٠١٣٠.٧	١٠.٥٠	٦٥٦٧٦.٩	٢٥.٥١	٤٩.٠	٤٨.٩
قطن	٤١٥٥٩	٩.٦	٨٥٧٧٠	٣٨.٧	٢٩٥٣٥.٢	٦.١٩	٦٠٩٥٤.٩	٢٣.٦٨	٢٨.٩-	٢٨.٩-
قصب السكر	١٦٨٥٠	٣.٩	٥٧٩٤	٢.٦	٢١٧٠٥.٣	٤.٥٥	٧٤٧٦.٢	٢.٩٠	٢٨.٨	٢٩.٠
ب. تحريش	٥٧٨٥	١.٣	-	-	٤١٥٠.٦	٠.٨٧	-	-	٢٨.٣-	-
ب. مستديم	٤٠٨٦٨	٩.٤	٢٩٥٩	١.٣	٤٨٦١٦.١	١٠.١٩	٣٥٢٤.٥	١.٣٧	١٩.٠	١٩.٠
ثوم	١٧١٤	٠.٤	٢٧٧١	١.٣	١٥٨٤٨.٥	٣.٣٢	٢٥١٨.٩	٠.٩٨	٩.٦-	٩.١-
بصل	١٠٢٨	٠.٢	١٨٨٠	٠.٩	٢١٩٧.٥	٠.٤٦	٤٠٣٧.٢	١.٥٧	١١٣.٧-	١١٤.٧
فول بلدى	٣٣٤٧	٠.٨	٨٨٠	٠.٤	٥٧٨٥.٨	١.٢١	١٥٦٠.٩	٠.٦١	٧٢.٩	٧٧.٤
فول سودانى	١٢٢٩	٠.٣	١٠٠٠	٠.٥	١٦٦٦.٩	٠.٣٥	١٣٥٧.٥	٠.٥٣	٣٥.٦	٣٥.٨
سمسم	٩٤٧	٠.٢	١٦٥	٠.١	١٦١٩.٠	٠.٣٤	٢٨١.٤	٠.١٠	٧١.٠	٧٠.٥
كتان	١٥٣٧	٠.٤	٧٣٤	٠.٣	١٠٤٥.٧	٠.٢٢	٥٠٠.٦	٠.١٩	٣١.٩-	٣١.٨-
زروع أخرى	٢٢٢٣٥	٥.١	١٢٧٤١	٥.٧	١٤٨٦٦.٥	٣.١١	٣٥٥٣٦.٢	١٣.٨١	٣١.١-	١٠٢.٥
جملة	٢٨٦٣٧٧	٦٥.٩	١٨٨٠٦٣	٨٤.٩	٢١٦٥١٩.٦	٦٤.٧٩	٢١٦٥١٩.٦	٨٤.١١	٢٤.٣-	١٥.١
نباتات عطرية	١١٨٤٩	٢.٧	-	-	١١٥٤٧.٦	٢.٤	-	-	٢.٥	-
خضر	٣٨٠١٠	٨.٨	٣٣٥٤١	١٥.١	٤٦٣٦٨.٧	٩.٧٣	٤٠٩١٧.١	١٥.٨٩	٢٢.٠	٢٢.٠
فاكهة	٩٨٠٤٦	٢٢.٦	-	-	١١٠١٢٨.٨	٢٣.٠٨	-	-	١٢.٣	-
جملة البساتين	١٤٧٩٠٥	٣٤.١	٣٣٥٤١	١٥.١	١٥٦٤٩٧.٦	٣٢.٨١	٤٠٩١٧.١	١٥.٨٩	٥.٨	٢٢.٠
جملة العمالة للإنتاج النباتى	٤٣٤٢٨٢	١٠٠	٢٢١٦٠٤	١٠٠	٤٧٧٢٢٦.٨	١٠٠	٢٥٧٤٣٦.٧	١٠٠	٩.٩	١٦.٢

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية – سجلات الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية عامى ١٩٩٠ ، ٢٠٠٢ .